



المنظومة الثورية بوصفها فكرة دينية
متى تحصل للجزائر تنمية مرّجبة ؟



المنظومة الثورية بوصفها فكرة دينية

متي تحصل للجزائر تنمية مركبة؟*

«وكان الشعب الجزائري يعيش في بلاد سُدَّ فيها المستقبل أمامه»^(١).

بن نبي

ليسمح لنا القارئ أن نستهل الفصل بهذا المشهد الحكائي المرئي: هناك أشرار من الناس جابوا البراري، وتمكنوا بمكرهم من احتجاز بعض الأخيار من الحيوانات؛ فاحتجزوهم لمدة ليست طويلة لإجراء التجارب عليهم، ولما تحرروا منهم -بالطبع بعد محاولات واجتهادات- وجدوا أنفسهم عاجزين عن فعل شيء مهم، فرأوا أن من احتجزهم كان يريد حمايتهم؛ ولكن نطق حكيم فيهم يشجعهم على الهرب والاستقلال، قائلاً لهم: إن كانوا يريدون حمايتنا فقد فشلوا.

تتضمن هذه الحكاية الأربية مغزى فك الارتباط مع الآخر بكل الوسائل المتاحة والمفتوحة التي تشد غايات نبيلة، وتجعل الفاك يبحث عن حريته ويتشوف إلى عالم إنساني أفضل ليس بالضرورة هو عالم الآخر. كما تحيلنا هذه الحكاية إلى أن الفاشل لا يصنع النجاح لغيره، بل ينفثه فاشلاً في منتصف الطريق، ونريد بها دلالة على أن الاستعمار الفاشل ينسحب فشله على من يأخذ بإرثه ويقبل به في رسم خريطة طريقه. ما يدفعنا إلى الانطلاق من مقدمة تقليدية ما فتئت تختلق جذتها كلما ظهرت في الأفق تحولات محلية أو إقليمية أو عالمية، مفاد هذه المقدمة أن الجزائر لا تزال تغترف من الإرث الاستعماري، وأن المنظومة الثورية على رأسها النخبة العسكرية والإدارية - وإن وقفت تعادي الإرث الاستعماري وتجتهد في إزاحته- إلا أن هذا الفعل البريء

(١) بن نبي، القضايا الكبرى، ص ٣٣.

* فصل من كتاب التجسيم الحضاري من منظور التنمية

المركبة - دراسة نقدية تطبيقية لمشروع مالك بن نبي

تأليف: ناصر يوسف

نشر مركز نماء للبحوث و الدراسات

الطبعة الأولى: ٢٠١٨

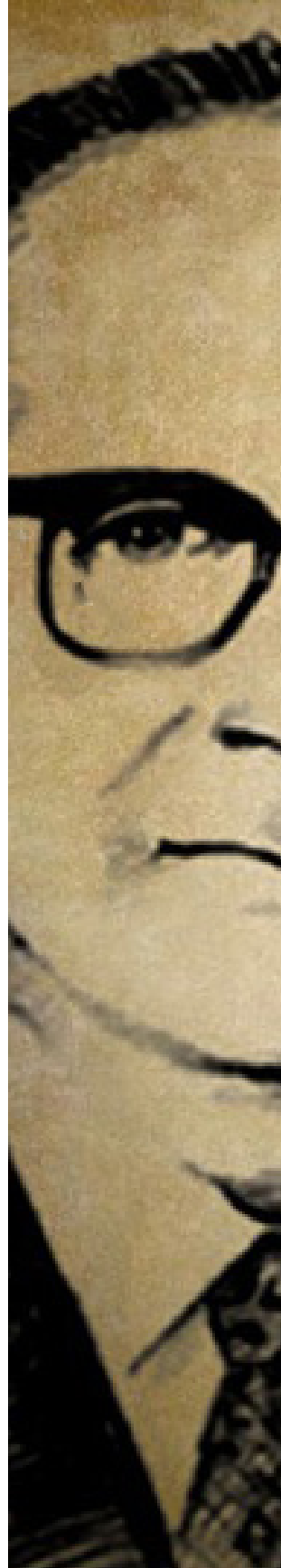
عدد صفحات الكتاب: ٤٣٢ صفحة

ليس فيه من الكفاية ما يشجع على فك الارتباط معه. كما نعتقد أن مرحلة ما بعد الاستقلال فيها الشيء غير القليل من اللااستقلال والإرث الاستعماري. إن أزمة الدولة المستقلة المختزلة في السلطة وبعض النخبة على حساب العامة، تكمن في وجود الإرث الاستعماري (=اللااستقلال) ضمن الاستقلال؛ حيث إن أعلى درجات الفشل هي صعوبة فك الارتباط مع الآخر بأساليب إنمائية حكيمة.

كما نطلق من مسلمة تقليدية وقفت على أن الجزائر دولة مستقلة تديرها منظومة ثورية تضيق بدوائر غير ثورية، مثل: الاقتصاد والسياسة والثقافة والإدارة؛ ما يجعل هذه المنظومة متداخلة ضمن دوائر إنمائية تجلب لها الكثير من المتاعب وتضعها في مرمى الانتقاد والشكوك. كما نفترض أن هذه المنظومة الثورية هي تحصيل إرث تاريخي ثوري فيه الكثير من الإرث الاستعماري؛ ما أدى بالمنظومة الثورية ما بعد الاستقلال إلى تضيق الدوائر الحضارية لصالحها خوفًا من أن تطلها يد الاستعمار الجديد. ومثل هذه الحالة القلقة على مصيرها، التي يفرضها الخوف من الآخر، تكاد تكون مستفحلة في جميع بلدان ما بعد الاستعمار.

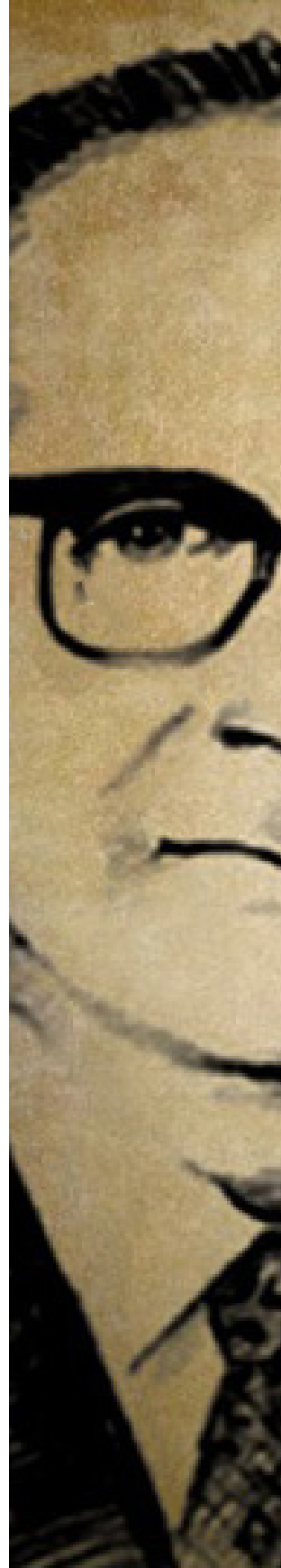
من وجهة أخرى، لا نسلّم بأن هناك تحالفًا خبيثًا بين الإرث الاستعماري ووارثه، ولكن نعتقد بوجود ارتباط بريء نسجت خيوطه إرهابات ما بعد الاستقلال؛ ما يجعلنا نعتقد أيضًا أن الطائف بحالة الجزائر يفترض منه أن يتطرق إلى المنظومة الثورية الموصولة بالإرث الاستعماري؛ وإلا جاء عمله منتقصًا من أطرافه، وأتت وصفاته التشخيصية غير نافعة تفتقد إلى الصحة.

بالطبع إن المسألة الجزائرية مسألة عصبية على التشخيص السياسي والاقتصادي بله الفهم التاريخي والحضاري، وذلك على الرغم من وضوح المشهد؛ إذ بدت الجزائر منذ استقلالها مستعصية على التغيير والاستمرار في التنمية، في الوقت الذي مهدت فيه طريقًا مفتوحًا أمام الاشتراكية والرأسمالية اللتين توقفتا في منتصف الطريق؛ لأن الطريق لم تكن معبدة بالكامل؛ وربما لأن نصفها الآخر لم تكن معالمه واضحة، فقد كان ملبّدًا بدخان المعارك الثورية مع قضايا إنمائية كبرى غير ثورية، ومن ثم لم تتجاوز الاشتراكية والرأسمالية الحدود المرسومة لهما. لقد اصطدمت الاشتراكية بعوائق سياسية كان للمنظومة الثورية اليد الطولى فيها، لا سيما أن هناك تحالفًا بين



الاشتراكية والمنظومة الثورية، فلم تتحقق العدالة الاجتماعية في قطاع شعبي واسع؛ إذ لم تفد منها العامة. أما الرأسمالية فاصطدامها بهذه المنظومة كان أشد وقعاً، ومن الطبيعي أن لا تؤتي أكلها لأن هناك عداءً تقليدياً بين الليبرالية والمنظومة الثورية على الأقل في الحقل الاقتصادي.

نقف في هذا الفصل على فرضية مفادها أن المنظومة الثورية في الجزائر تؤدي دور الفكرة الدينية كما اصطلاح عليها بنبي. وإذ يتناقض الإرث الاستعماري مع الفكرة الدينية، فإن التنمية في الجزائر متناقضة مع ماضيها وحاضرها من وجهة؛ أما من وجهة أخرى فإن الإرث الاستعماري ليس من الدين في شيء، بينما الفكرة الدينية تختزل الدين؛ ما يعني ذلك أن التنمية في الجزائر التي تتخذ من الإنسان والأرض والوقت مجسّمات حضارية، هي من غير فكرة دينية؛ لأن الإرث الاستعماري يتناقض مع الدين؛ ما يعني أيضاً أنه لا يوجد تنسيق مؤسسي بين الإنسان والأرض والوقت؛ لأن الإرث الاستعماري يرفض أن يتأطر مؤسسياً نظراً إلى أن الاستعمار مؤسسة عنيفة؛ فأني لها أن تترك إرثاً يحترم الإنسان ويتراحم مع الدين؟



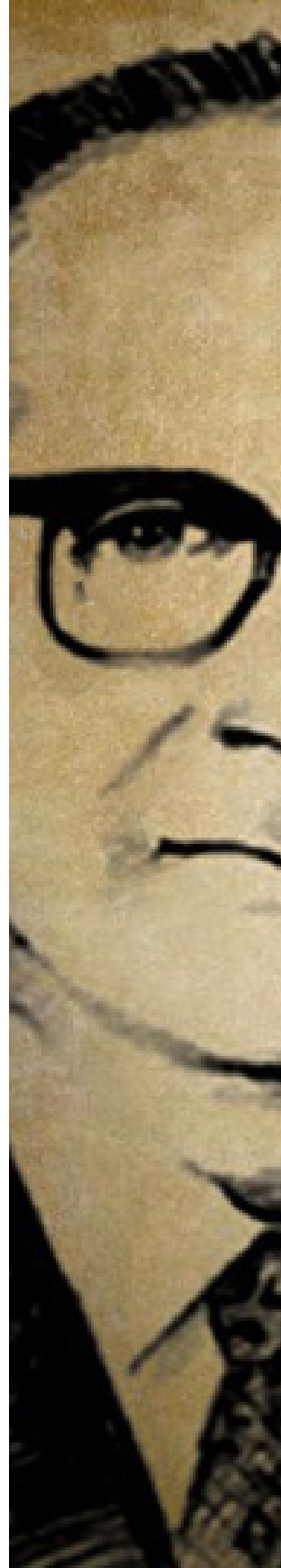
أولاً: الجزائر في الركب الاشتراكي المندفع

والليبرالي المتحشم: مدخل إلي تفكيك (س، ع، ن)

لقد كان قدر الجزائر بعد الاستقلال أن تسير في الركب الاشتراكي الذي كانت أعلامه تزخر بألوان متعددة وجذابة؛ ألوان قزحية من شكلية: العدالة الاجتماعية، والتخطيط للمستقبل، وتشديد قاعدة صناعية متطورة، وبناء الإنسان الاشتراكي، والدفاع عن حقوق العمال، والاستفادة من عوائد النفط بهدف بناء جزائر قوية وقائدة لمجتمعات العالم الثالث.

لا شيء من ذلك قد حدث؛ فقد عاش الإنسان الجزائري يحلم بمعاينة أعلام هذا الركب الاشتراكي؛ ولكن بدا أنه كلما طال إبحار ذلك الركب، ابتعد عن طموحات هذا الإنسان فلا يستجيب لها. كما تبين أن هذا الركب الاشتراكي لم تكن تقوده نخبة مثقفة وعالمة ومسؤولة، بل ظهر أن ربانه كانوا قد ورثوا إنجازات ثورة ١٩٥٤م المجيدة؛ ولكن ظلوا بعيدين عن شاطئ القيم والمعرفة والحكمة والقيادة. لقد كان هذا الركب سجين أمواج لا تبحر أن تصفعه، فترتفع به حيناً حتى يوشك أن يتقلب، وتنخفض به حيناً حتى يكاد يغرق؛ فكانت وجهته نحو طريق مجهول، أفضى بهذا الركب إلى الرسو بمحاذاة يابسة ملغمة بالقمع والعنف والأزمات، أفرزت انتفاضة ٥ أكتوبر ١٩٨٨م التي جاءت ناقمة على ربان هذا الركب الاشتراكي؛ فكانت انتفاضة دامية لا تزال الجزائر تجتر خيبتها، وتذرف مآسيها، وتدفع ضريبة الفشل الإنمائي إلى يوم الناس هذا.

الأعمال بخواتمها، كما أن الأشياء تتميز بضدها كما يقول المناطقة؛ وعليه جاءت انتفاضة أكتوبر بخاتمة سيئة لهذا الركب الاشتراكي السيئ فوضعه في المحك. لقد أفرزت هذه الانتفاضة وضعاً مأسوياً آخر عندما غابت الحكمة وغيبت القيم؛ هذه

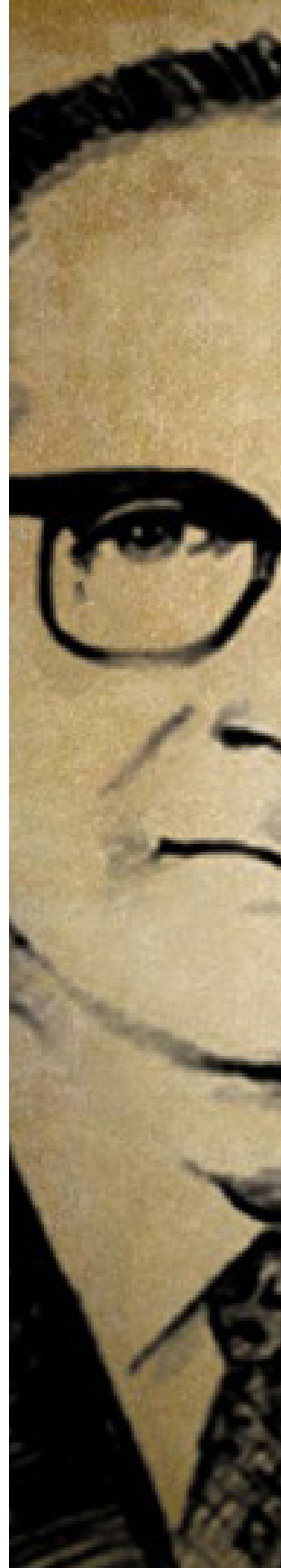


الانتفاضة التي تزامنت مع انهيار الحلم الاشتراكي الكبير الذي كان يحلم به ماركس، ولينين، وستالين، وماوتسي تونغ، ونهرو، وسوكارنو، وجمال عبد الناصر، وهواري بومدين. لقد كان هذا الحلم الاشتراكي مزعجًا للجزائر، وقاتلاً لطموحاتها، ومشردًا لأبنائها، لا سيما في عقد التسعينيات من القرن الماضي.

قبل هذا، كانت الفترة التي سبقت التسعينيات (١٩٦٢-١٩٩٠م)، قد أفرزت وضعًا اشتراكيًا إنمائيًا غير منسجم مع مجتمع عربي وإسلامي يزخر بقيم أصيلة تتوجه صوب تنمية الإنسان وبناء الدولة؛ ولكن ما لم يكن معقولًا أيضًا أن هذه القيم الإنمائية تعرضت لقمع إيديولوجي وردع إنمائي، فبرزت -ضمن هذا الوضع غير المقبول وغير المعقول- الدولة الفاشلة، وضمرت الأمة الفاعلة. علاوة على ذلك، فإن هذه الفترة شهدت صراعًا تاريخيًا ظل قائمًا بين دولة تعمل في العلن، وبين شريحة أخرى من المجتمع تعمل هي الأخرى ولكن في سر مطبق. وما بين العمل العلني الذي كانت دعوته الإنمائية فارغة من كل محتوى قيمى أصيل، وبين العمل السري الذي أخذ من هذه الشريحة الاجتماعية جهدًا سياسيًا لم يراع الجانب الاقتصادي والثقافي والتربوي، غاصت الجزائر في وحل الإسلام الاشتراكي؛ اشتراكية الدولة التي حاولت أن تغازل إسلام المجتمع الجزائري الضارب بأعماقه في جذور تاريخية ليس من السهل استئصالها. هذا الصراع كان بين دولة وأمة في أرض مشتركة؛ فكيف، إذًا، لهذه الأرض أن تنبت ثمرًا طيبًا ينتفع منه الجميع؟

ما من شك في أن هذه الأرض كانت أرضًا اشتراكية في سلطتها ونخبها وعامتها وقيمها وأفكارها ودولتها؛ أو هكذا أراد لها النظام السياسي وقتذاك؛ وقد تحقق هذا الفعل الإنمائي المشوه بوسائل غير إنمائية كانت نتائجه، هي الأخرى، غير إنمائية؛ لأنها خالفت السنن التي تربط المسببات بأسبابها. إن المجتمع، أي مجتمع، تقف تنميته على مدى احترام الإنسان وتأهيله للبناء والعطاء، واستثمار قيمه التاريخية، وتفعيل أفكاره الحضارية، وترشيد قيادته وتأطيرها في مؤسسات قانونية لا تسمح بالعبث بحاضر الإنسان ومستقبله.

لا شيء من ذلك قد حدث؛ بل تحالفت الإيديولوجية الاشتراكية مع المنظومة الثورية، وأجهضت مشروع الأمة الإنمائي الذي يتنصر للقيم الإنمائية وللعمل

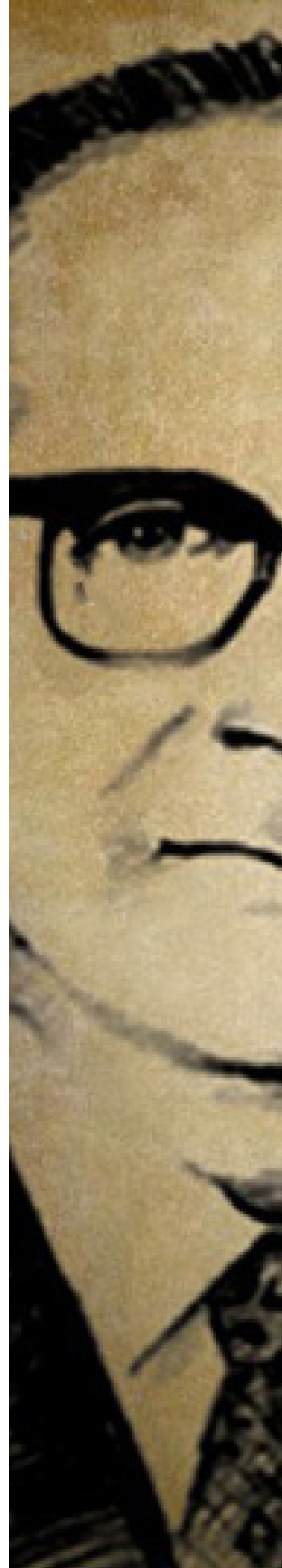


الإنساني؛ إذ جُوبه هذا التحالف غير الإنمائي وغير الإنساني بانتفاضة أكتوبر ١٩٨٨م التي كانت انقلاباً شعبياً على الدولة الاشتراكية المستقلة، وهي انتفاضة غيرت مجرى التاريخ الجزائري؛ ولكن للأسف نحو الأسوأ.

لماذا تصير الأمور نحو الأسوأ بعد الثورة التي تطيح بالثورة؟ أعتقد أن الفشل الاشتراكي الإنمائي كان قد تجذر في أعماق التراب الجزائري، واستتصاه كان يحتاج إلى تغيير الذهنات والعقليات، علاوة على أن ذلك كان يقتضي سنوات من العمل الدؤوب والمخلص بهدف رؤية الأشياء على حقيقتها وقطف ثمرتها الإنمائية. إن الانتفاضة الشعبية على الدولة الاشتراكية المستقلة لم تؤت ثمرتها في جوانب كثيرة، ما يعني أن الفترة (١٩٦٢-١٩٩٠م) كانت فترة سيئة للغاية، انعكس سيئها على ما بعدها من الفترات؛ فأئني للجزائر أن تتقرب خيراً إنمائياً يليق بمستوى حجمها وثروتها في القرن الحادي والعشرين؟

أعقب ذلك انتفاضة يناير ٢٠١١م، التي عمت أغلب مدن الجزائر؛ إلا أنها أخمدت في الأسبوع الأول من انطلاقها، وذلك بعد مراجعة الدولة لأسعار المواد الغذائية والعمل على تخفيضها، فضلاً عن قمع الانتفاضة التي كانت ميسسة وغير منتظمة. لم يمنع هذا الفشل في التغيير السلمي من تنامي السخط الفردي الجزائري الذي عبّر عن نفسه في أشكال انتحارية سلكت أسلوب حرق الجسد بالنار، والشق بالجل، والرمي من شاهق، وغير ذلك؛ وهذا أمر غريب وشاذ في مجتمع عربي وإسلامي. من أوصل الإنسان المسلم إلى مخالفة أوامر ربه والإقدام على حرق نفسه؟ أليس السلطة التي تتخذ قراراتها في غياب دولة المؤسسات، وعدم نصح النخبة للسلطة، وتشويه الريف، وتغول المدن، واغتراب الإنسان، والقيادة غير الحكيمة، والمؤسسات غير المسؤولة، والتبعية الاقتصادية، والتنمية المشوهة وغير العادلة، وتلاشي القيم، وتنامي الفقر، وانتشار الظلم، وضعف الوازع الديني، وغياب القانون؟

ومهما يكن من أمر، فإن الجزائر تشهد وضعاً إنمائياً متقلّباً لا يهدأ على حال؛ فقد انتقلت الجزائر من الاشتراكية إلى الليبرالية، وقد تم هذا الانتقال على استحياء؛ فلاستثمارات الأجنبية في الجزائر تكاد تكون غير فاعلة؛ نظراً إلى سوء التسيير، على

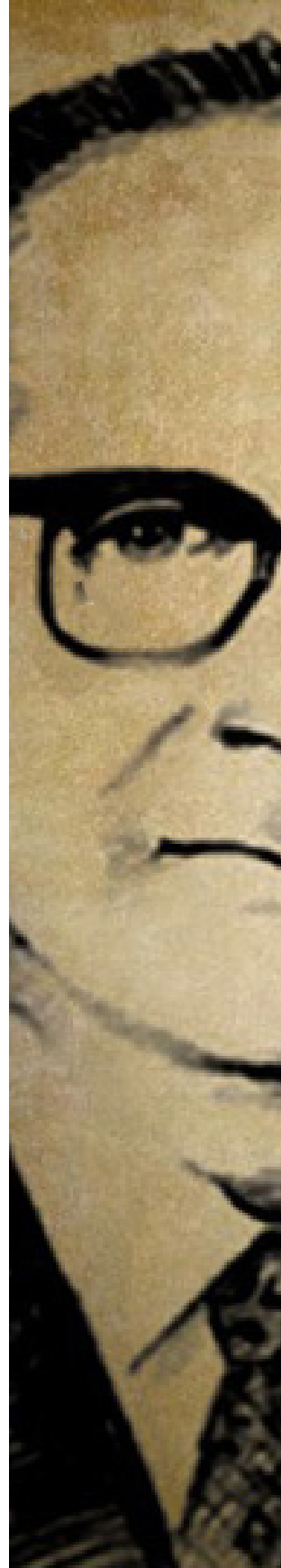


الرغم من أن مدخرات الجزائريين بلغت ٤٠% من الناتج المحلي الإجمالي، علاوة على تنامي البطالة التي بلغت ٢٤%، وزيادة التضخم الذي بلغ ٥,٨% سنة ٢٠٠٩م، وارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة ٢٥%، وتغول الفساد الإداري والمالي الذي يخلق محيطًا سيئًا لا يسمح بتحسين الشفافية وتعزيز الرقابة المالية، وتدهور الوضع الأمني الذي غالبًا ما يكون مخططًا له بعناية مدروسة من قبل جهات عولمية للاستفادة من إفرازات الفساد وتنمية اقتصاد الرشوة. علاوة على أن العقلية تجاه اقتصاد السوق لم تتغير، فما تزال الجزائر تحن إلى البيئة الاشتراكية والمنهجية العسكرية في التسيير والتنظيم والتعامل مع الآخرين.

من وجهة أخرى، لم تستفد الجزائر من عوائد النفط في الفترة التي ارتفع فيها سعر النفط على الرغم من أن الاحتياطي المالي قد بلغ ١٤٦ مليار دولار سنة ٢٠٠٩م؛ فقد كانت عوائد على شكل فوائد على الخزينة الجزائرية ووافد على البنوك الأجنبية؛ ولكن لم يستفد منها الإنسان الجزائري في تحسين معيشته أو الاستثمار في رأس المال البشري وتحسين البنية التحتية والخدمات العامة؛ فالفقر يزداد بزيادة العوائد النفطية، والبطالة تزداد بزيادة الاستثمارات الأجنبية، والتعليم يزداد تشوّهًا بزيادة استيراد التكنولوجيا، والإنسان الجزائري تتوجه سمعته نحو الأسوأ في الوقت الذي تحاول الدولة الجزائرية تحسين سمعتها في الخارج؛ فيكاد كل شيء يدلف إلى الأسوأ.

لماذا الأشياء تكون غير مفيدة في بلد أفاد العالم بثورته التحريرية وألهم أحرارها، فضلاً عن سرعة تنميته الصناعية في السبعينيات من القرن الماضي التي عجزت عن الاستمرار لأسباب إيديولوجية وأخرى شلت من قدرات الإنسان الطامح واستبدال المال به لشراء تنمية صناعية جاهزة؟ وراء عدم الاستفادة من الشيء المفيد أسباب داخلية عميقة أكثر منها خارجية تزيدها عمقًا؛ فالمشكلة الإنمائية في الجزائر بنوية (=محلية) أشد من أن تكون دنيوية (=عالمية). فالبيت الإنمائي المشوه من الداخل يجعل نظرة الآخرين من الخارج مشوهة هي الأخرى؛ فلا تلوم الجزائر من ينظر إليها نظرة مريبة إذا كان بيتها الإنمائي لا يعجب الزراع والصناع، ولا يرقى إلى مستوى الإبداع والاختراع.

لا شك في أن الاقتصاد الجزائري قائم ولكنه غير مستقيم، دائري ولكنه غير عمودي. اقتصاد يسير في حلقة مفرغة، يخرج منها ليرجع إليها؛ نظراً إلى غياب التجدد الذاتي من داخل اللغة القومية والمبادئ التاريخية والقيم الحضارية والمواد البشرية المحلية والموارد الطبيعية المستقلة؛ فاللغة القومية قد حاصرتها لغة الاستعمار الذي انسحب وبقي يهيمن بلغة الإرث الاستعماري في أبعادها النفسية والاجتماعية؛ أما المبادئ التاريخية في تحرير الجزائر لتكون حرة فقد بقيت حبيسة مؤتمر الصمام وليلة الفاتح من نوفمبر عام ١٩٥٤م. بينما القيم الحضارية لبست لبوساً إيديولوجياً تغير مقاسه من اشتراكي ضيق إلى ليبرالي أضيّق، كشف عن عورة الجزائر اللغوية والفكرية والاقتصادية والسياسية، وظهرت مساوئها في التنمية المشوهة التي يفضحها تنامي الفقر والجريمة والتفكك الأسري والاجتماعي بشكل رهيب ومخيف؛ بينما الموارد البشرية قد لاقت الويلات من العنت والحقرة، انطلاقاً من الفلاح النشط والطبيب البارع والمهندس المخترع والمفكر الناقد والقائد الرشيد. أما الموارد البشرية الناجحة في الخارج، فلم تجد مكاناً لها في الداخل بهدف العمل وبذل الجهد والعيش بكرامة، على الرغم من أن هذه النخبة البشرية لا تتطلع إلى مزاحمة السلطة ومنافستها؛ إذ لا يعينها ممارسة السياسة التي عادة ما تنحرف بهذه الأهداف عن مسارها النبيلة.

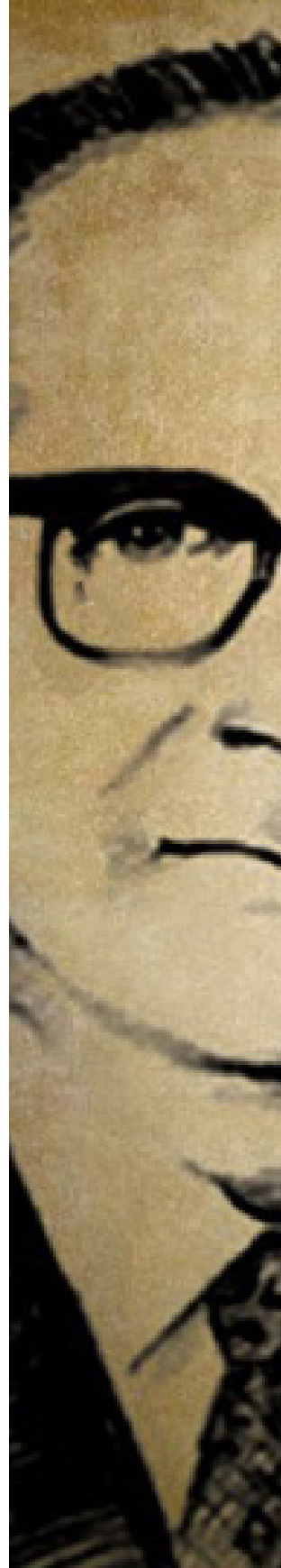


ثانياً: تفكيك (س، ع، ن) لصالح المنظومة الثورية

القدرة والملكية والمكانة

في الغالب تكون الدولة مرگبة، وإذا فقدت أحد عناصرها ظهرت عليها بوادر الأزمة والفشل. بالطبع إن الدولة تقوم على ثلاث ركائز: القدرة، والملكية، والمكانة. وهذا ما تكاد تفتقر إليه الدولة الجزائرية؛ فإذا كانت السلطة تفرض أحكام الطاعة على (ع، ن)، تكون إذاً قد ملكت زمام القدرة، ومثل هذا الاقتدار يكاد يكون غائباً في الجزائر؛ لأنّ الطاعة لدى (ع، ن) لا أثر لها في غياب العنصر الديمقراطي الذي يمنح للطاعة بعداً قانونياً. إن ضباية دولة المؤسسات أسهمت في تغييب الديمقراطية وتعطيل ركيزة الطاعة على المستوى السياسي؛ أما الملكية التي تعبر عن حق التصرف في الشيء الممتلك، فقد تحولت إلى قيود مملة خصوصاً في الدول النفطية الريعية. ولعل التبعية الاقتصادية التي فرضتها الديون في أحد جوانبها قد جعلت من الملكية رمزاً لسيادة الدولة، وليس تصرفاً مؤسسياً في هذه السيادة. إن غياب القدرة حتماً سيؤدي إلى غياب المكانة، ومن لا مكانة له فإن الفشل هو مكانه الطبيعي.

تفتقد المكانة في الجزائر -بوصفها دولة تابعة- لعنصر السيادة، وهذا بدوره يفرغها من محتواها السياسي المتمثل في السلطة؛ ما يجعل المكانة شيئاً والسلطة شيئاً آخر. وقد تجلّى هذا الخلل في شخص رئيس الدولة الذي يتميز بمكانته؛ بينما يفتقد لعنصر السلطة التي تظل بيد المنظومة الثورية غير الإنمائية التي لا تعد شكلاً من أشكال الإرث الاستعماري؛ لأن «المكانة لا تعني السلطة بالضرورة، فقد يكون الإنسان من دون مكانة مهمة، ويتوصل مع ذلك لتولي أعلى سلطة. وقد تظل مكانته



بعد ذلك أدنى من مكانة الذين تعلوهم سلطته^(١).

إن رئيس الدولة باعتباره أعلى سلطة، قد تكون مكانته أدنى مرتبة من المنظومة الثورية التي تتميز بتحديد السلطات وتوزيع السياسات. وبذلك، فإن المنظومة الثورية هي التي تدير السلطة، ولكن من غير تحصيل المكانة التي ينفرد بها الرئيس. فمثلاً على الرغم من «المكانة التي كان يحتلها الحزب في فترة (بن جديد) بالمقارنة مع سابقتها، إلا أن هذه المكانة بحسب اعتقادنا تبدو محدودة ولا تستند إلى قوى اجتماعية أو سياسية يمكن الاعتماد عليها في الشدة، فالقرار دائماً بيد الجيش، فالنظام الجزائري وانطلاقاً من تقاليد تكونت على مر السنين لا يقبل بشائبة التسيير، وهكذا فإن الوظيفة التي كان يؤديها الحزب قامت بها الدولة وجعلت الحزب يؤدي دوراً ثانوياً في خدمة السلطة الحاكمة»^(٢).

الجزائر إذاً دولة مختزلة في المنظومة الثورية التي تميل إلى (س، ن). وهذا ما يجعل الدولة الجزائرية تعترف بالمكانة للمنظومة الثورية التي هي الدولة نفسها، والسلطة للرئيس. فالسلطة بارزة ولكن من دون تأثير؛ أما المنظومة الثورية فهي خفية ولكن بتأثير قوي. إن المنظومة الثورية هي المؤثر القوي، كونها تملك كل شيء، وهذا ما كان خافياً قبل انتفاضة ٥ أكتوبر ١٩٨٨م؛ حيث برزت إلى السطح. أما عن السلطة، فإن المنظومة الثورية هي من تقوم باختيار الشخص المناسب لها ثورياً؛ ولكن من غير مكانة تعزز من فعل السلطة.

إلى جانب ذلك، تمتلك هذه المنظومة الثورية المقدرة نظراً إلى فرضها الطاعة بالقوة التي تفضي إلى الفوضى ذات الإرث الاستعماري كما حدث في التسعينيات من القرن الماضي، و«إذا كان الرعايا يرفضون الطاعة، فإن الاضطراب يحل محل النظام ولا تعود القوة والإرادة تعملان بانسجام، فتسقط الدولة المنحلة على هذا النحو في

(١) روبرت م. ماكيفر، تكوين الدولة، ترجمة حسن صعب، ط ٢ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٤م)، ص ١٠٨.

(٢) دبله عبد العالي، «النظام السياسي الجزائري: من الأحادية الحزبية إلى التعددية»، في: السيادة والسلطة: الآفاق الوطنية والحدود العالمية، ط ١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦م)، ص ٢٠٠-٢٠١.

الاستبداد أو في الفوضى»^(١). وكذلك تحوز المنظومة الثورية على الملكية التي تتصرف فيها بإرادتها لا بإرادة (س، ع، ن)، ثم قدرتها على تغيير المكانة والتلاعب بها. فالإمسك بهذه الركائز الثلاث ضرورة لتقوية شرعية المنظومة الثورية. إن «جبروت أقسى الطغاة واهي الأساس ما لم يتلبس بشرعية السلطة. وتحاول أجزاء ثلوث القدرة والملكية والمكانة أن تكون هي السلطة»^(٢).

في المقابل، هناك قوة يحاول هذا الثلوث أن يتجنبها أو يقضي عليها في حينها إذا أظهرت جانبًا كبيرًا من التحدي، وهي قوة التغيير الاجتماعي؛ حيث «تؤثر هذه التغييرات الاجتماعية في هذا الثلوث؛ لأنها ظاهرة اجتماعية وليست بطبيعية»^(٣). فقوى التغيير في الجزائر تتهيا في كل حين لنسف مفهوم المكانة التي تحاول المنظومة الثورية استغلالها في شخص رئيس الدولة. وشعار الملكية غير الموزعة بعدالة (=من أين لك هذا؟) هو الآخر لو فتح أمامه المجال الديمقراطي لعصف بالملكية غير المشروعة؛ ما قد يمهد لانصواء (ع، ن) تحت الطاعة على المستويين الاجتماعي والسياسي، ومن ثمّ قد تسير الأمور في الاتجاه الديمقراطي الصحيح والمناسب.

لقد فرضت المنظومة الثورية في الجزائر ذكاءها المكيافيلي؛ ما جعل تجميد التغيير على مستوى المكانة والملكية في نظرها يعد أمرًا طبيعيًا؛ لأن المنظومة الثورية هي وحدها من تمتلك صفارة انطلاق الثورة، لا سيما أن الثوريين يظلون في البداية «خاضعين لقانون الدولة، ولكن نفوسهم تصبح أكثر استعدادًا للعصيان، وأكثر تقبلاً لتراخي السلطة، وأكثر تقبلاً لاصطناع العنف أو مقابلة العنف بمثله. ويصبحون أشد جنوحًا للقبض على ناصية القانون بأيدهم»^(٤). وما ظلت الأمور تسير وفق هذا التحايل؛ فإن كل ما تخطط له الدولة سيكون مصيره الفشل، ومن ثمّ هي تتوجه نحو أن تكون دولة فاشلة غير قادرة على السيطرة على حدود القانون وركائزه: القدرة والملكية والمكانة.

(١) جان جاك روسو، في العقد الاجتماعي، ترجمة ذوقان قرقوط (بيروت: دار القلم، د.ت)، ص ١٠٧.

(٢) ماكيفر، تكوين الدولة، ص ١٠٨.

(٣) المرجع السابق، ص ١٠٩.

(٤) المرجع نفسه، ص ١٠١ - ١٠٢.

لقد عاش المواطن الجزائري يحلم بالعدالة الاجتماعية؛ ولكن لم تكن الاشتراكية قابلة لتقديم الحلول اللازمة لمعالجة مسألة الملكية في وقت كانت فيه المنظومة الثورية ذات المكانة التي تخولها التصرف في الملكية بالشكل الذي تراه مناسباً؛ حتى رأينا الجزائر تفشل في تأمين الغذاء للمواطن الذي يتربع على مساحة أرض خيالية بملكية كاملة للدولة؛ ما يجعل مسألة القدرة غير فاعلة قد تعصف بالمكانة في ظل اتخاذ الغذاء سلاحاً استراتيجياً للمناورة والابتزاز والتدخل في الشؤون الداخلية.

لقد وقفت هذه المنظومة الثورية عائقاً أمام التحولات الليبرالية خوفاً من أن تفقدها القدرة على الصمود أمام الفعل الإنمائي الحر؛ فالمنظومة الثورية من وجهة أخرى تهيب الإيديولوجيات الإنمائية التي تناقض الملكية مثل الاشتراكية، كما تستعدي من يناقش مسألة القدرة في إطار العمل الحر غير المقيد مثل الليبرالية التي قد تتيح بروز رجال أعمال ينافسون الأقلية المهيمنة والمستبدة. فلو انصاعت المنظومة الثورية للاشتراكية في مسألة الملكية، وللليبرالية في مسألة القدرة؛ لفقدت مصالحها لصالح الرئيس (السلطة) في المسألة الاشتراكية الاجتماعية، ولصالح الشركات العالمية (النخبة) في مسألة القدرة الفردية؛ فهل ترانا نتوافق مع ما ذهب إليه عبد الحميد براهيمى بأنهم «لا يملكون توجهاً إيديولوجياً واضحاً، ولا مشروع مجتمع، ولا برنامجاً سياسياً محدداً»^(١)؟ ومن لا يزال يتلمس الطريق ويتحسس، فإنه يقف من غير شك أمام عتبات الأزمة المفتوحة على احتمالات قد تأتي على ما تبقى من إنجازات.

(١) عبد الحميد براهيمى، في أصل الأزمة الجزائرية: ١٩٥٨-١٩٩٩، ط ١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١م)، ص ١٠٨.

ثالثاً: علامات تفكُّك (س، ع ، ن) الدولة المختزلة في

(س، ن) بوصفها أعلى أشكال الإرث الاستعماري

الدولة المختزلة هي دولة ليست في مستوى ما تعكسه طموحات مواردها البشرية (س، ع، ن)، وخلفيتها الحضارية، وتطلعاتها الإنمائية؛ إذ نعتقد أن وراء كل دولة ما بعد الاستعمار يقف إرث استعماري ثقیل من منطلق «أن غياب الحداثة السياسية في الركن العربي المعاصر لا يفسره ماضيه وحده، بل أن ندخل في الحساب (حاضر)، بل حضور الغرب الاستعماري كقوة عالمية يتوقف استمرار نموها واطراد تقدمها على إعاقة نمو وتقدم العالم العربي والإسلامي وجميع بلدان العالم الثالث. إن هذا لا يعني أبداً أن نلغي العوائق الداخلية أو أننا نقلل من شأنها، كلا. غير أن استمرار هذه العوائق وتوالدها يرجع في جزء منه على الأقل إلى العامل الخارجي، إلى التوسع الاستعماري والهيمنة الغربية»^(١). ومثل هذا التشخيص الواعي والمسؤول للجابري تعززه تجربة القابلية للاستعمار لدى بن نبي، وخبرة الغالب مولع بالمغلوب لدى ابن خلدون كليهما؛ حيث إن الدولة المختزلة هي التي لها القابلية للمغلوبة أمام الإرث الاستعماري الغالب.

أيضاً، الضعف الذي يعتري الدولة المختزلة في بداية استقلالها ويستمر، فإنه يسبق الاختزال ويشر به. وأية ثورة تقوم بها العامة على شكل احتجاج أو سخط أو حرق يعد من مداخل الاختزال الذي يعتري الدولة؛ هذه الدولة التي تختزل نفسها في السلطة بوصفها ملكية، وليس السلطة بوصفها مكانة وحسب.

إذاً، الدولة المختزلة هي التي تقف على مؤسسات مختزلة هي الأخرى ليس على

(١) الجابري، العقل السياسي العربي: محدداته وتجلياته، ص ٢٠١٩.

مستوى الإنجاز وحسب، وإنما على مستوى تفكيك الإنسان (س، ع، ن) واستبعاده اجتماعيًا وديمقراطيًا بما تمتلك من أدوات سياسية توزع بمقتضاها السلع السياسية بشكل مختزل، يجعل الإنسان (س، ع، ن) منقسمًا على نفسه وغير قادر على مراقبة الدولة؛ حيث إن الدولة المختزلة هي وريثة بنى الدولة الحديثة التي غرسها المستعمر، وهي دولة الإرث الاستعماري التي تبتلع المجتمع، «وهكذا فالدولة، أعني السلطة الحاكمة، هي التي أنشأت لنفسها المؤسسات التي تحتاج إليها، وهي التي تغذيها وتوجهها وتمنحها السلطة والنفوذ. أما المضمون الديمقراطي الليبرالي لهذه المؤسسات، فقد امتصته الدولة امتصاصًا»^(١). كما تعبر الدولة عن اختزاليتها في أن لها «قدرة ضعيفة أو متلاشية على تلبية حاجات المواطنين ورغباتهم، وتوفير الخدمات العامة الأساسية، وضمان رفاه المواطنين أو دعم النشاط الاقتصادي الطبيعي»^(٢).

في أفاصي التراث العربي والإسلامي، نلقي الدولة المختزلة في السلطة والنخبة هي التي لا تحفظ حقوق (ع، ن). فالرئيس الناجح هو الذي يرد على الناس حقوقهم. يقول القاضي أبو يعلى الفراء: «إذا قام الإمام بحقوق الأمة وجب له عليهم حقان: الطاعة والنصرة»^(٣). إن الدولة المختزلة هي التي تردها معلومات ناقصة عن أحوال (ع، ن) ولا تتفقد أخبارها بنفسها، وهي أيضًا التي تتراجع فيها الطاعة ويقل فيها الأمن، ويكثر فيها العصيان والتذمر من المؤسسات الحاكمة.

إن من علامات الاختزال في الدولة هو انشغال الحاكم بأمره عن (س، ع، ن) بأمور شخصية لا تزيد في رصيد الدولة الإنمائي إلى جانب استشراف الفساد في محيط الدولة على رأسها الوزراء، كما أن حصول الفشل يكون بالظلم للرعية. إن (س، ع،

(١) محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان، ط ١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤م)، ص ١١١.

(٢) عمرو حمزاوي، «تشريح أزمات الدولة في الوطن العربي: ملاحظات أولية حول المستويات والمضامين»، في: مجموعة من المؤلفين، أزمة الدولة في الوطن العربي، ط ١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١م)، ص ٩٥.

(٣) أبو يعلى محمد بن الحسين الفراء، الأحكام السلطانية، تصحيح وتعليق محمد حامد الفقي (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م)، ص ٢٨.

ن) التي تفتقد إلى قائد عادل هي رعية ستحول حقها الضائع إلى ضرر لكل ما يواجهها من مؤسسات وأشخاص وأشياء؛ لأنها ترى أنه المسؤول عما وصلت إليه من غبن واستخفاف؛ أما ابن خلدون الذي يرى في أن الظلم مؤذن بخراب التنمية؛ حيث أول الظلم يكون في المال، فيقول: «اعلم أن العدوان على الناس في أموالهم ذاهب بآمالهم في تحصيلها واكتسابها لما يروونه حينئذ من أن غايتها ومصيرها انتهابها من أيديهم، وإذا ذهبت آمالهم في اكتسابها وتحصيلها انقبضت أيديهم عن السعي في ذلك وعلى قدر الاعتداء ونسبته يكون انقباض الرعايا عن السعي في الاكتساب»^(١). فالأموال هي نفسها الأعمال التي تستجلب الأموال، ولا تتحقق إلا بتوفير الدولة للعامة فرص أعمال؛ فالبطالة ذهاب للأموال، ما يؤدي إلى تدمير العامة ودخول الدولة دائرة الاختزال وظهور علامات الهرم عليها. إن حرمان العامة من الكسب -في غياب الفرص- هو مطية لاختزال الدولة في (س، ن).

نعتقد أن علامات الاختزال تظهر لحظة تحصيل الاستقلال وإعادة البناء، وبما أننا نتحدث عن دول ما بعد الاستعمار؛ فنعني أن إعادة البناء كانت لحظة تحصيل الاستقلال، وهي مرحلة تتعامل مع الاستعمار القديم كما لو كانت لحظة استعمار سلمية جديدة طويلة المدى؛ ولكن من غير هدف، نظرًا إلى أن الدولة المختزلة ليس لها هدف؛ حيث إن الهدف يترتب من داخل (س، ع، ن) المرغبة غير المختزلة؛ لأن الوسيلة غامضة بغموض غايات الإرث الاستعماري، وإن حضورها ما بعد الاستقلال ينفي وسائل الاستقلال؛ حيث إن «من يبتغي الهدف عليه أن يبتغي الوسائل»^(٢). وعليه، يظهر الاختزال بعد تحصيل الاستقلال؛ إذ تختزل الدولة إرثها الحضاري ما قبل الاستعمار في الإرث الاستعماري ما بعد الاستقلال. مثل هذا الاختزال يجعل الدولة تفشل في توظيف الدين في إطار ما تمليه القيم التاريخية التي تأسست عليها الدولة في سابق عهدها؛ وإلا لماذا كانت في معركة تقرير مصيرها مع الاستعمار؟ إن اللغة القومية هي أول هذا الإرث الحضاري، فإذا لم تقف عليها السلطة والنخبة وتتصالح عبرها مع العامة؛ فإن عناصر الفشل تتكاثر وتمتد إلى قطاعات إنمائية أخرى

(١) ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، ج ١، ص ٢٨٦.

(٢) روسو، في العقد الاجتماعي، ص ٧٥.

مثل التعليم والمؤسسات العلمية؛ فتصنيفها بالسلبية والانكفاء إلى ما عهد الاستعمار. إن احترام الإنسان يبدأ باحترام لغته وتوظيفها فيما يؤديه من واجبات؛ فالواجب لا يستجيب إنمائيًا إلا إذا وافقته لغته، فيبدأ معنويًا ويستمر ماديًا. فهل رأينا دولًا ناجحة تؤدي واجباتها بغير اللغة التي جبل عليها إنسانها ومجتمعها؟ أما اللغات الأخرى فتقوم على خدمة الإنسان ويكون هو في خدمة لغته.

أيضًا، الدولة المختزلة التي تفكك (س، ع، ن) هي التي تضع هذا الإنسان المختزل في السلطة لوحدها في حالة لا تكون فيها دولته هي قدوته؛ حيث لا توفر له الحاجات الضرورية الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والثقافية والصحية، فيشعر أنه عالة عليها لما يعانيه من عطالة في العمل نتيجة غياب الفرص الاجتماعية، لا سيما إذا كانت موارد الدولة قادرة على توفير هذه الفرص؛ فالعامة وبعض النخبة في هذه الحالة تشعر بالاستبعاد الاجتماعي، وتتأجج في دواخلها لحظات الانتقام، التي تزيد من مساحة الاختزال.

إن الدولة المختزلة إذا واجهتها طوارئ داخلية أو خارجية، قد لا تجد الإنسان المستبعد اجتماعيًا مستعدًا للوقوف بجانبها كما حدث في العراق ودول الثورات العربية الحالية؛ حيث إن الاستبعاد الاجتماعي يتعارض مع التضامن الاجتماعي؛ فكلما استبعد الإنسان، بفعل الاختزال، من الحياة الاقتصادية والسياسية كانت فرص التضامن ضئيلة، بل يتحيز الإنسان العاطل فرصة الانقراض على قيم المجتمع من منطلق أنها كانت سببًا في استبعاده وخيائته؛ لأن الدولة المختزلة في الغالب تتبجح بهذه القيم على مستوى القول؛ ولكن لا تنجح في تطبيقها على مستوى الفعل.

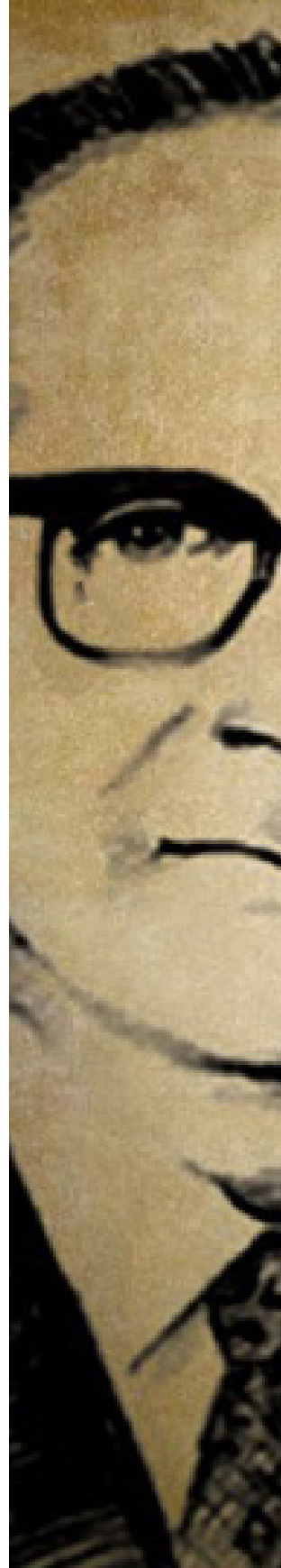
إن الغرب وإن عاش حالة من الاستبعاد الاجتماعي ولا يزال، فهو غير محصن بقيم تعالج هذا الاستبعاد وتجرحه؛ وإنما الدين في دول ما بعد الاستعمار قد حارب الاستعمار بوصفه أول من دعا إلى الاستبعاد الاجتماعي وعمل على استدامته. فكلما عم الاستبعاد الاجتماعي اشترأت قامة الإرث الاستعماري، وهذا الإرث غير المشروع ليس بإمكانه دفع الاستعمار وإزاحته إذا هو استعاد تاريخه بأساليب خفية، لا سيما أن مصطلح الاستبعاد الاجتماعي مصطلح سيئ السمعة نشأ في فرنسا، ومن ثم هو إرث استعماري أيضًا.



الدولة المختزلة هي التي تقف على نماذج إنمائية مستعارة تفيد السلطة وبعض النخبة، فلا تثبت أمام تحدياتها أو تفيد من آلياتها، أو تكون ناضجة بقطف ثمارها الناضجة. كما أنها دولة مختزلة كونها تتعامل مع هذا الحقل الإنمائي لهذه النماذج المشتراة من غير إجراء تعديل أو إدخال تغيير يمكنه أن يجعل هذه النماذج مفيدة إلى حد ما؛ لأن التعليم الذي يتعاطى مع هذه النماذج يكون هو الآخر مختزلاً في النخبة. ولأن الدولة المختزلة تختزل التعليم والتدريب في صفوة النخبة؛ فإنها تستكشف بعد ضياع إنمائي أن هذه النماذج فاشلة وغير صالحة نظراً إلى أنها لم تغد العامة، فتعيد إنتاج فشلها مع نماذج أخرى مشتراة ليس بالضرورة أن تكون مختزلة في بيئتها؛ وإنما لأن إنسان هذه الدولة قد تربى في محيط سلبي اختزالي؛ حيث إن فرض النماذج الإنمائية المستعارة التي تفكك (س، ع، ن) هي إرث استعماري. إن الدولة التي لا تختار النموذج الاستعماري حتماً ستختار النموذج الضد استعماري؛ فيتحول النموذج الإنمائي المستورد إلى نموذج انتقامي؛ بينما التنمية لا يقيمها الانتقام وإنما يصنعها الانتقاد المصحوب بالفعل والممارسة.

الدولة المختزلة قد تكون بها مرافق صحية تفيد (س، ع، ن)؛ ولكن لا تشغل بكامل طاقتها، وهذا لا يعني أن نخبة الأطباء غير مؤهلين أو أن الأجهزة الطبية غير متوافرة؛ ولكن لأن الإدارة الصحية غير صحية، ولا تعتني بأخلاقيات العناية. إن غياب الاعتناء ليس من أخلاقيات الدول المرغبة التي بها قيم إنسانية تضع العناية على رأس الأولويات؛ فاللامبالاة بـ (ع، ن) هي من إفرازات الإرث الاستعماري لا سيما أن الاستعمار وقتذاك كان لا يبالي بالمستعمر، وكانت فرنسا نفسها لا تبالي بالمواطن الفرنسي الذي لا يمتلك المقدرة المادية الكافية التي يشتري بها العناية لنفسه، وذلك ابتداء من المحبوسين والمرضى النفسانيين والمشردين والمعدمين، وقد فضح ميشيل فوكو هذه الأساليب اللاحضارية في مؤلفاته: (الحراسة والعقاب) و(تاريخ الحقن)، و(حفريات المعرفة).

الدولة المختزلة هي التي تغدق أرضها مائلاً ولكن اقتصادها يغدق فقراً. فعلى الرغم من أن الثروة متوافرة لدى هذه الدولة المختزلة؛ إلا أن رأس المال لا يخرج عن إطار المال العاطل فلا يتجاوز إلى الأفعال والأعمال. مثل هذه الدولة المختزلة

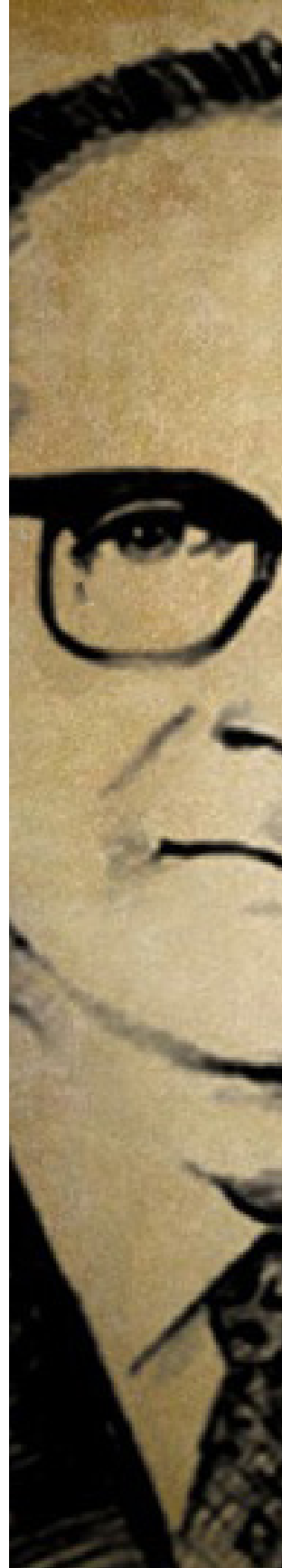


تمتلك ما تحت الأرض؛ إلا أنه امتلاك لا يراه العامة. ما يُرى حقيقة هو الذي فوق الأرض وما لا يشتري أيضًا هو فوق الأرض. إن التنمية لا تباع ولا تشتري ولكن تُصنع وتُرى. ومن ثم، فإن التنمية الجاهزة هي إرث استعماري؛ لأنها هوية دول ما بعد الاستعمار وبقايا الإرث الاستعماري؛ حيث تبقى الإنسان غافلاً عن قضايا أمته، وهو يعيش من غير طموح وقدرة على التغيير نحو الأفضل. هذا الاستعمار الذي ليس في مصلحته الإنمائية أن يرى المستعمر السابق ناجحًا، لا يوظف أساليبه المتخلفة إلا مع البلدان ذات الثراء الطبيعي والمالي، ويغرقها بالتنمية الجاهزة التي تقف عائقًا أمام إعادة البناء الذاتي.

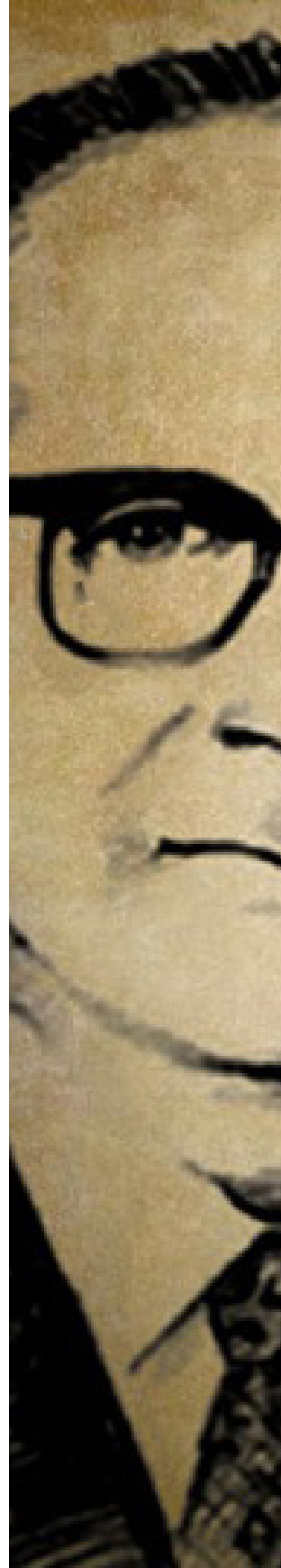
الدولة المختزلة هي التي تقف فيها المنظومة الثورية ضد التغيير؛ لأن الطبيعة الثورية تفكك (س، ع، ن) حتى لا تفكر في التغيير المركب، وهي أيضًا لا تتحمل التغيير في مرافقها؛ بينما التنمية موقف وهي وليدة التغيير المستمر. إن الإرث الاستعماري تتغير أساليبه في غياب التغيير الذي تعاديه مرحلة ما بعد الاستقلال؛ حيث الاستقلال يتضمن بداخله استعمارًا أحمق، هو نفسه الإرث الاستعماري. فإذا كانت الشرعية الثورية التي تعمل من غير رقابة الأمة وترى غاياتها هي تحصيل الخير لـ (س، ع، ن)؛ فإن الوسيلة المتمثلة في الإرث الاستعماري تتوصل إلى الخير عبر الشر الذي هو الإرث الاستعماري نفسه.

الدولة المختزلة هي التي عجزت عن استشراف العولمة، فلم تستعد لها أو تضع آليات تقف عليها في مواجهة الجديد؛ فبقيت مع الخوالب. إن العولمة صناعة دول الاستعمار، وكان بإمكان دول ما بعد الاستعمار أن تفيد من العولمة إذا ما هي قامت بفك الارتباط مع الإرث الاستعماري؛ فهناك دول ما بعد الاستعمار نجحت إنمائيًا إلى حد بعيد بعدما ابتعدت إلى حد ما عن توظيف الإرث الاستعماري، وفككت الارتباط معه بالشكل الذي لا يثنيها عن المشاركة الإيجابية في معروضات العولمة ومفروضاتها.

وأخيرًا وليس آخرًا، الدولة المختزلة هي التي فشلت أمام استشراف الفساد في أجهزتها الرسمية ومؤسساتها التشريعية؛ حتى كاد المجتمع يتقبله قبولًا حسنا؛ فالدولة المختزلة تتغذى من الفساد وتنمو به عموديًا على حساب التنمية الأفقية. وإذ تظهر



محاولات إنمائية فردية بأحجام كبيرة؛ فإن الفساد يطالها ويحجبها، وهي أساليب الإرث الاستعماري؛ حيث لا شيء يصلح ما بعد الاستقلال إلا تركة الاستعمار؛ وهل يترك الاستعمار شيئًا صالحًا إلا طبعه الفاسد؟



رابعاً: الجزائر علي محك التنمية غير المرغّبة

الوظيفة الاختزالية للإرث الاستعماري

يعكس الإرث الاستعماري الأفعال السيئة للاستعمار السابق؛ أفعال تركها الاستعمار بحكم وظيفته القمعية في المناطق المستعمرة، وهي أفعال سيئة لا تعكس بدورها عناصر التحضر التي تسهم في تنمية مواطني الاستعمار وتعزيز كفايتهم وفق ما يمليه الإرث الأوروبي التنويري. إن الآخر المستعمر يأتي بوجهين؛ حضاري يزيد من فرص النجاح في الداخل، واستعماري يجلب عناصر الاختزال إلى الدول المستعمرة سابقاً. وفي كلا الوجهين تغيب الملامح الإنسانية؛ فكلما استمرت دولة ما بعد الاستعمار في اختزاليته ل(س، ع، ن)، يعني ذلك أنها ما زالت عالقة بمشاكل الإرث الاستعماري التي تغطي شمس الإرث الحضاري في شقيه الفرنسي الأوروبي التنويري، والعربي الإسلامي التدويني. إن ثقافة الفلكور والوعظ المنتشرة في الجزائر تفصح الإرث الاستعماري الذي يراهن على ثقافة اللغة والفكر والعلم؛ ما يجعل ثقافة الدولة المستقلة عاجزة عن مواكبة العصر. لقد سعت الدول المستقلة -بما فيها الجزائر- إلى «إبراز (ثقافتها) الفريدة، كطريقة لتأكيد أنها قد تحررت من نير الاستعمار. ولم يكن لدى بعض تلك الدول إلا القليل من الثقافة المدونة، فتم جمع الثقافة الشفهية والحكايات الشعبية والأغاني والرقصات»^(١).

أنني لنا أن نفسر مسيرة خمسين سنة من الاستقلال بينما إنجازات الاستقلال لا تبنى بأن هناك ما يعكس التحضر في الإنسان والأرض، وهو أن يكون الإنسان (س، ع، ن) قد

(١) ريتشارد هوجارت، «الثقافة والدولة»، ترجمة شعبان عبد العزيز عفيفي، مجلة الثقافة العالمية

(الكويت)، العدد ١٠٨ (سبتمبر ٢٠٠١م)، ص ١٩٣.

أفاد من فرص الاستقلال التي عادة ما تكون على شكل وظائف توفر الرغائف؛ فالوظيفة تستجلب التنمية والرغيف يحافظ على الاستقرار؛ حيث إن التنمية تعكس روح الاستقلال، وأول مداخلها اللغة القومية والتعليم القومي، والاستقرار هو مادته التي لا يستوي سوقه إلا على اقتصاد منتج يتفاعل مع التحولات العالمية، وتكنولوجيا ذات مهارة محلية تواكب التطورات المستجدة.

إن روح الاستقلال ومادته صناعة محلية تنتصر للإرث الحضاري الإنساني، وما دون ذلك يجعل دول الاستقلال تستشرف الفشل وتشوف إليه، فلا تتحقق ثلاثية القدرة والمكانة والملكية في ظل اختزالية المنظومة الثورية ل (س، ع، ن)؛ ما يجعل صناعة القرار المختزل تتداخل فيه آليات الإرث الاستعماري التي اشتهرت بالغموض والسرية والمفاجأة للعامة والنخبة؛ حيث إن اتخاذ القرار السياسي في الجزائر يستند إلى «قيم ثقافية وسياسية، كالسرية، وهيمنة مؤسسة الجيش ومخبراتها، وذيلية المدني وعلاقته بالعسكري، والازدواجية بين مظهر مدني ثانوي يستعمل كمجرد إطار لإخراج القرارات، والباطن العسكري والأمني المسيطر على عملية صنع القرار. وهي قيم وممارسات اكتسبها هذا النظام السياسي قبل بناء الدولة الوطنية ومؤسساتها المختلفة بعد الإعلان عن الاستقلال»^(١).

رأينا في الستينيات من القرن الماضي انقلاباً على النظام، وفي السبعينيات استيلاً إيديولوجياً، وفي الثمانينيات انقلاباً أمام أزمة النفط، وفي التسعينيات تخريباً للديمقراطية، وفي مستهل القرن الجديد فساداً شمل كل المؤسسات الوطنية؛ فالانقلاب والاستلاب والانقلاب والتخريب والإفساد مؤشرات للدولة التي تروح فاشلة وإن برحت واقفة بإيجابيات تختفي ولا تكاد تبين في هذه الزحمة من السلبيات. إن الدولة المختزلة هي دولة تغفل عن طموحات (ع، ن) وتطلعاتها، وهي التي يثقل كاهلها إرث استعماري هو محل صراع النخب الجزائرية؛ بينما تعجز هذه الدولة المختزلة عن أن تجمع النخب على إرث حضاري مشترك جامع بلغته وثقافته وهويته وخصوصيته.

(١) عبد الناصر جابي، «الحالة الجزائرية»، في: مجموعة من المؤلفين، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية، ط ١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠م)، ص ١٤٢.

- أول الإرث الاستعماري في التنمية الدولة المختزلة ما بعد الاستعمار هو المنظومة الثورية؛ لأنها كانت في تلاحم ثوري مع الاستعمار، وكانت لغة الرفض لوجوده هي الغالبة في المنظومة الثورية، وهي لغة فرضتها طبيعة المرحلة، وأن ما جاء بالقوة يذهب بالقوة أيضًا. ومع ذلك، دخلت لغة الرفض في قاموس الإرث الاستعماري الذي رافق الاستقلال، وهي ليست لغة ديمقراطية؛ لأن في حالات الحرب تصبح الأساليب الديمقراطية عبثية بخلاف الإرث الحضاري الذي نلفي فيه لغة الرفض مرفوضة تمامًا، لا سيما أن بنية الإرث الاستعماري بنية عنيفة واستتصالية، إن «المتبع لجذور العنف السياسي في الجزائر ليجد جذوره الأولى في الأساس البنائي والهيكلية لدولة الجزائر الحديثة، والذي نتج عن التغيير على شكل السلطة الجزائرية بعد الاستقلال»^(١).

وما من شك في أن لغة الرفض التي شرعتها المنظومة الثورية سلاحًا في وجه الاستعمار كانت لغة ناجحة أثمرت الاستقلال؛ فالاستقلال في حد ذاته هو لغة رافضة للآخر المستعمر؛ إلا أنه بعد الاستقلال ورحيل المستعمر تصبح (لغة الرفض) عالية على إعادة البناء، وإن شرونها في وجه التنمية ذات الإرث الحضاري هو عودٌ إلى الإرث الاستعماري الذي خرجت منه لغة الرفض التي هي الأخرى انعكاسًا للغة الأمر، حيث كان بلعيد عبد السلام وزير الطاقة بعد الاستقلال يرفض أية مشاريع إنمائية لا تتوافق مع «نموذج التنمية الجزائري الذي جرى تصوره في غرونوبل بفرنسا»^(٢).

درجت المنظومة الثورية ما بعد الاستقلال على التعاطي مع هذه اللغة الراضية باسم الاشتراكية؛ فتعطلت مشروعات إنمائية كبرى، ليس لأسباب مالية وإنما لأسباب نفسية؛ حيث وجدت المنظومة الثورية صعوبة في الخروج من شرنقة الرفض، فبدأ في نظرها كل شيء لا يمارس عليه لغة الرفض يتوجه نحو عودة الاستعمار في شكل من الأشكال. في الوقت الذي كانت فيه الحلول الاشتراكية تعد حلولًا استعمارية

(١) سرحان بن ديبيل العتيبي «ظاهرة العنف السياسي في الجزائر: دراسة تحليلية مقارنة ١٩٧٦-١٩٩٨»،

مجلة العلوم الاجتماعية (الكويت)، المجلد ٢٨، العدد ٤ (شتاء ٢٠٠٠م)، ص ١٤.

(٢) براهيمي، في أصل الأزمة الجزائرية، ص ١٤٢.

بالمفهوم الوطني والقومي لدى دول أخرى في دول آسيا الشرقية المجاورة للصين الشيوعية.

لقد ضاعت مشروعات إنمائية ذات قيمة حضارية في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي تحت شعار الرفض الذي رفعت لواءه المنظومة الثورية؛ فكانت مسؤولية هي الأخرى عن الفشل الإنمائي. وإذ إن الثورة هي الشرارة التي كان لا بدّ منها لمحاربة الاستعمار؛ فإن التنمية هي المشعل الذي لا غنى عنه لمواصلة الطريق؛ ولكن إذا فضلت الشرارة ألا تغادر المكان وتستغني عن المشعل، فلا تتحول إلى زمن فاعل ولا تضيء إلا على من هو في جوارها أو جيلها. قد تبقى المنظومة الثورية تحافظ على وهجها؛ ولكن الدولة التي تتغذى من التنمية يصيبها الهزال والفشل؛ ما يجعلها عاجزة حتى عن حماية رموزها التاريخيين، فمثل «جريمة اغتيال محمد بوضياف تبين درجة حدة الأزمة الاقتصادية والسياسية التي بلغت الجزائر كدولة وكنظام حكم؛ لأن أقل ما يقال عن البلاد أنها جد متعفنة»^(١)؛ وذلك لأن الحضور المكثف للإرث الاستعماري الذي يحتقر الإنسان مهما كانت نوعيته يترجم نسبة الدولة المستقلة التي تعجز عن تقديم خدمات للمجتمع بمجموعه، وإنما تنحصر هذه الخدمات لمن هو في خدمة الإرث الاستعماري الذي تحصل له الاستمرارية في وجود روابط إدارية ولغوية ومالية متشابكة من التعقيد فك خيوطها، وهي من يحصل لها القدرة دون غيرها. هذا لأن «استقلالية الدولة، النسبية طبعاً، لا تترجم إلا قدرة كتلة اجتماعية واحدة على السيطرة على المجتمع، آخذة في حسابها وجود فئات اجتماعية أخرى ذات مصالح متباينة»^(٢).

ونرى للخروج من المأزق الحالي أنه لا بدّ من إعادة النظر في لغة الرفض وطردها من قاموس الاستقلال؛ حيث إن الرفض -الذي يصحبه عدم الرضا- بات صفة تلازم الإنسان الجزائري في كل مكان؛ فالدولة المرغبة لا توظف لغة الرفض في عملية

(١) محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والسياسية: تشريح وضعية (حسين داي)- الجزائر: مطبعة دحل، ١٩٩٣م، ص ٣١٦.

(٢) عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر: سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي ١٨٣٠-١٩٦٠، ترجمة جوزف عبد الله، ط ١ (بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٣م)، ص ١٥٢.

التنمية التي تبغي سعادة المجتمع وتحافظ على قيمه؛ وإلا أصبحت القدرة على إدارة الدولة منقصة، وحبسية القرار الثوري، لا سيما أن المنظومة الثورية تجاوزت أدوارها فهي لا تشارك في التنمية وحسب، بل تدبر منذ عقود أكثر من ٩٠% من الاقتصاد الجزائري المعتمد على المحروقات؛ حيث إن «الجيش الوطني الشعبي في الجزائر لا ينحصر دوره فقط في الدفاع الوطني، وإنما يتجاوزه إلى حماية الثورة والمشاركة في التنمية»^(١).

إن مثل هذه السلطة الثورية تعتقد أنها هي، وليس مؤسسات الدولة، من تمتلك القيم الأمنية والاقتصادية والسياسية بوصفها سلعة تمنّ بها على المجتمع الذي منحها الشرعية وليس غيره. إن «هؤلاء العسكريين والزعماء الثوريين الآخرين في أنحاء الدول النامية يطلبون السلطة ليس بصفقتها قيمة متأصلة فحسب، بل أيضًا، وذلك مما له عادة عواقب أكبر؛ لأنهم يعتقدون أن قدرات المجتمع المتصلة بالقيم لا يمكن زيادتها إلا إذا استطاعوا هم أنفسهم إدارة النظام السياسي»^(٢).

تقف المنظومة الثورية على رأس الدولة الريعية، وهي تتميز بأحادية البعد الإنتاجي وترفض المساواة والمشاركة؛ لأن رفض المساواة واستبعاد المشاركة يوحيان أن هناك أمة (س، ن) داخل أمة (ع)، وأن هناك تباينًا حاصلاً في الهوية تنتصر له الدولة دون غيرها. إن الدولة المختزلة المثقلة بالإرث الاستعماري هي التي عجزت عن أن تكون الدولة-الأمة التي تعمل «في جوهرها على تزويد أفرادها أي مواطنيها وقومها بالمتطلبات الأساسية التي تؤكد لهم هويتهم المكانية-الزمانية»^(٣). إن فشل الإرث الاستعماري الذي يشطر الهوية يعكس فشله على الدولة التي لا تنتصر للأمة في مجموعها.

(١) فدوى مرابط، السلطة التنفيذية في بلدان المغرب العربي: دراسة قانونية مقارنة، ط ١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠م)، ص ٤٠.

(٢) تيد روبرت غير، لماذا يتمرّد البشر، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، ط ١ (دبي: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤م)، ص ٢٤٢.

(٣) بيتر تيلور، وكولن فلنت، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر: الاقتصاد العالمي، الدولة القومية، المحليات، ترجمة عبد السلام رضوان وإسحق عبيد، سلسلة عالم المعرفة؛ ٢٨٣ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٢م)، ج ٢، ص ٧٥.

- ثاني الإرث الاستعماري في الجزائر المستقلة هو التعليم الجزائري ولغته الفرنسية التي كانت لغة الاستعمال في المدارس الجزائرية ما قبل الاستقلال، كذلك كانت تعد لغة الاستعمال بين المنظومة الثورية والاستعمار في فترات الحوار والتخاطب والاحتجاج؛ فاستمرت هذه اللغة الاستعمالية في ترتيب مرحلة ما بعد الاستعمار؛ إذ باتت النخبة المفرنسة الجزائرية بمثابة سلوكيات جماعية تمجد هذا الإرث الاستعماري علناً وتؤثر في عامة الناس؛ حيث ترى «أن الفرنسية هي أداة اتصال كغيرها من اللغات، غير أنها ترى فيها وسيلة عمل لفئة اجتماعية معتبرة من المثقفين والكتاب والصحفيين ورجال علم واقتصاد ممن تلقوا تكويناً فرنسياً؛ ولهذا السبب يصعب فصلها عن الخدمة العلمية والتكنولوجية والتراث الفكري»^(١).

يسهم التعليم بشكل حضاري في تشكيل الشخصية المتعلمة؛ حيث إن اللغة هي التي توجه مسارها الاجتماعي والثقافي والعلمي، وهذا يشكل خطراً على الأمن القومي في ظل ثروة المعلومات التي بات يصنعها الإرث الاستعماري، وتنامي قيمة الفكرة التي تنبع من اللغة المستعملة في غير بيئتها؛ حيث إن الرجوع إلى اللغة القومية والتعليم الوطني والإبداع العربي المشترك يقضي على التبعية للآخر.

كلما امتد الوقت، تغلغت هذه اللغة الاستعمالية في القطاعات المادية؛ فتشكّل الجسد الاقتصادي والإداري في غير محيطه اللغوي الحضاري، ولا تجد (ع، ن) المحاصرة غير الإرث الاستعماري سنداً لها في تفجير طاقاتها المعرفية والعلمية. ولهذا نلفي معظم الطاقات في الجزائر تتفجر من نبع الإرث الاستعماري، وتخلق بذلك فجوة لغوية في الداخل تزيد من حدة التخلف اللغوي؛ حتى بالنسبة إلى النخبة الجزائرية التي تنتج وتبدع باللغة الفرنسية، وإن كنا لا نتهمها بالانتماء للاستعمار حيث لا بديل أمامها؛ فالمرء يعكس ما نشأ عليه وتربى فهو ابن عوائده، ولا ينتظر الفوائد إلا من هذه العوائد. إن «فجوة العقل اللغوي هي (الفجوة الأساسية) التي يلزم رؤها من أجل بعث الحياة في أوصال آلة إنتاجنا المعرفي التي أصابها الشلل، ما أشح

(١) أم الخير تومي: «الخطاب الإعلامي والمسألة اللغوية بالجزائر»، مجلة المستقبل العربي (بيروت)،

العدد ٣٩٤، السنة ٣٤ (كانون الأول، ١٢/٢٠١١م)، ص ٩٨.

ما تنتجه : فلسفة وعلمًا وفكرًا وفنًا وتقانة^(١)؛ وهذا لأن نظام التعليم في الجزائر فشل في تحويل اللغة العربية إلى ثقافة مجتمع قبل أن تكون مادة تدريسية بعد الاستقلال؛ لأن الإشباع الثقافي التاريخي والحضاري يبعث على الحب والافتخار وتحويلهما إلى إبداع روحي ومادي، إنساني وعلمي؛ ولكن الإرث الاستعماري يبقي «تركيزه على أهمية الاستعمار اللغوي الثقافي؛ بسبب مقدرة هذا النوع من الاستعمار على الاستمرار الظاهر والخفي طويلًا بين أفراد وفئات المجتمع، الذي سقط تحت نير الاستعمار، وبعد رحيل الاستعمار المحتوم [...] إن للسلوكيات الجماعية قواعد في تأثيرها القوي على سلوكيات عامة الناس وخاصتهم»^(٢).

إن الدول المختزلة إنمائيًا هي التي فشلت أساسًا في التعليم، والدول التي تركبت إنمائيًا هي التي نجحت في التعليم أيضًا. والفصل بين الفشل والنجاح هو لغة الاستعمال في التعليم؛ فهل نجحت اليابان والصين بغير لغتهما، وهل فشلت الجزائر إلا بلغة الآخرين على الرغم من نوعية التعليم في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي؟

إن التعليم باللغة غير اللغة الأم يخدع قيم الشخصية المتعلمة، فتتكون في محيط كاذب لا يحقق آمال هذه الشخصية في حياة زاخرة بالخيرات؛ فلا خير في استبعاد اللغة الأم من المنظومة التربوية؛ لأن اللغة الاستعمارية المستعملة لا تهتم بقضايا الأمة، ومن ثم تجعل الإرادة العامة تخطئ أهدافها ولا تتوصل إلى غاياتها فيعم الشر والرذيلة؛ وعليه فإن «الشعب لا يفسد أبدًا، لكنه كثيرًا ما يخدع، وعندئذ يبدو أنه أراد ما هو شر»^(٣). حيث إن اللغة غير الأم ترسخ الإرث الاستعماري وتزيد من الهيمنة الاستعمارية بقيادة نخبة مثقفة متشعبة بثقافة الآخر. إن هناك دراسات في هذا المجال أهمها (عقيدة الصدمة) و(ريح القلوب والعقول: التربية والثقافة والسيطرة)، تبحث

(١) نبيل علي، العقل العربي ومجتمع المعرفة: مظاهر الأزمة واقتراحات بالحلول، سلسلة عالم المعرفة؛

٣٧٠ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٩م)، ج ٢، ص ٢٢٠.

(٢) محمود الذوايدي، «نظرية الرموز البشرية وقواعد تأثيرات أنماط السلوكيات الجماعية على سلوكيات

الناس»، مجلة العلوم الاجتماعية (الكويت)، المجلد ٣٩، العدد ١ (٢٠١١م)، ص ٧٣-٧٤.

(٣) روسو، في العقد الاجتماعي، ص ٦٨.

«في فهم كيف يمكن دمج الثقافة الأجنبية بالمفاهيم المناسبة لتعبئة النخب المختارة في بلدان معينة، ولتحويلها ضد مصالحها القومية من أجل خدمة المصالح الاستعمارية»^(١).

إن اللغة الفرنسية لغة الاستعمال بوصفها إرثاً استعماريًا، كانت سببًا في نكسة التعليم المزدوج، وكانت سببًا أيضًا في فشل الدولة في إدارة تنمية التعليم بلغة مزدوجة خلقت مجتمعًا مزدوجًا ومنقسمًا، واقتصادًا مزدوجًا له مردوده على قسم ضئيل من المجتمع، ودولة مزدوجة أيضًا تكثر فيها الصراعات السياسية والانقسامات الثقافية والولاءات الإرثية؛ ما يهدد ذلك بجملته من مكانة الدولة إذا تناقضت مع الدستور الذي يضع اللغة القومية بوصفها لغة الاستعمال العام في الريادة. وغالبًا ما تفشل الدول لقفزها على مواد الدستور، وعدها لغة الإرث الاستعماري لغة استعمال كونها لغة اللاعبين الكبار في المنظومة الثورية والمنظومة التربوية. وهذا كله يرجع إلى الإرث الاستعماري الذي يوقع المنظومة الثورية في سوء استخدام لغة الاستعمال بحكم التبعية والسيطرة المتناقضين الناجمين عن العجز عن توظيف الإرث الحضاري أمام غلبة المد الاستعماري؛ ما قد يعرض السلطة الحاكمة لأمراض مزمنة لا ينفع معها التعاطي مع أدواء النماذج الإنمائية الناجحة؛ لأنها أمراض الاستخدام المتسلط.

إن التنوع اللغوي مهم للغاية؛ ولكن يفترض احترام اللغة الأم وإعطائها الأولوية في التكوين والتدريب والإبداع، وتعزيز قدراتها حتى تحصل للشخصية المتعلمة والمتقنة آليات التدافع الحضاري الذي يكون باللغة الأم لا بغيرها. فاللغة الأم تتعزز مكانتها العالمية بفكر الإنسان المحترم في وطنه، قبل أن يبحث عن هذا الفكر في لغة أخرى تفكر له بالخطأ في قضايا أمته وإن أتاها بنوايا حسنة.

إن اللغة الأخرى مهمة لخلق التنوع والإثراء وتنشيط التنمية، بحيث لا تتوجه نحو ترسيخ التجزؤ اللغوي كما في الجزائر، حيث اللغة الفرنسية بنية الإرث الاستعماري تكاد تكون مهيمنة، وتعمل على تفتيت اللغة الأمم والتشكيك فيها، وهذا ليس في

(١) لمزيد من التفصيل انظر: أنطوان زحلان: «العلم والسيادة: التوقعات والإمكانات في البلدان العربية»، مجلة المستقبل العربي (بيروت)، العدد ٣٨٣، السنة ٣٣ (كانون الثاني، ٢٠١١م)، ص ٣٥-٣٦.

صالح التنمية المرغبة، خصوصاً أن الجزائر بلد ينحصر اقتصاده الفقير في المحروقات التي لم تكن اللغة سبباً في إيجاده، وإنما اللغة في الجزائر منشغلة بأمور لا علاقة لها بالإنتاج والإبداع والتميز سواء أكانت لغة الإرث الاستعماري أم اللغة الأم؛ وذلك لأن «البلاد الممزقة لغوياً بشكل كبير بلاد فقيرة دائماً»^(١).

- ثالث الإرث الاستعماري هو الفساد الذي طال السياسة والاقتصاد؛ فالاستعمار فاسد ودول ما بعد الاستعمار أصابها قسط كبير من هذا الفساد؛ لأن الإرث الاستعماري يتناقض مع الخير المشترك؛ وهذا لأن الإرث الاستعماري هو الذي هيا للفساد واعتنى برجالاته، لا سيما أن الفساد يتفشى في «البلدان النامية، والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال، ولا يرجع ذلك إلى أن شعوبها مختلفة عن الشعوب في غيرها من الأماكن؛ وإنما لأن الظروف مهيأة لذلك»^(٢). فما يحدث من جرائم اجتماعية واقتصادية أصبح أمراً لا يستشعر إنسانية الدولة أو يحركها، فهي منشغلة بالجرائم السياسية أو التي تمس الذات الثورية. إن الفساد يضعف شرعية الدولة، كما أن «كثرة الجرائم تضمن عدم العقوبة عندما تكون الدولة سائرة إلى الانحلال»^(٣).

لقد كان الفساد بمثابة لغة التواصل بين الاستعمار والمتعاونين معه من المستعمرين، بهدف تشويه المواقف الثورية وتحويل مسارها بحيث تكون عالة على المواطنين؛ فكانت تعمل هذه اللغة التواصلية من أجل القضاء على أي فعل ثوري سليم وتشكك في قدرات الثوار على تحصيل الاستقلال، كما كانت تعمل على إشاعة الفوضى والريبة داخل أنصار الثوار وإفساد العلاقة بينهما لتحصيل المزيد من الشقاق، وإطالة عمر الاستعمار، وتحقيق مكاسب سيادية ومالية واجتماعية للمتعاونين معه؛ ولكن الدولة المختزلة لم تعد تحارب هذا الفساد وإنما تفضل الانسحاب لتراكم الفساد وفق آليات أكثر استقلالية وذات سند قانوني يدافع عن مصالحها. إن «فشل

(١) فلوريان كولماس، اللغة والاقتصاد، ترجمة أحمد عوض، سلسلة عالم المعرفة؛ ٢٦٣ (الكويت:

المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٠م)، ص ٣٨.

(٢) شيريل و. جراي، ودنيل كوفمان، «الفساد والتنمية»، مجلة التمويل والتنمية (واشنطن: صندوق النقد

الدولي)، المجلد ٣٥، العدد ١ (مارس ١٩٩٨م)، ص ٩.

(٣) روسو، في العقد الاجتماعي، ص ٧٧.

نظام الاحتكار في ضمان الاستقرار الاقتصادي للدولة، نتيجة طغيان المضاربة وغياب الشفافية، دفع بالسلطة إلى التفكير في أسلوب اقتصادي جديد يحقق الاستقرار المفقود، وتمثل هذا الأسلوب في فكرة انسحاب الدولة من هذا النشاط وتركه للمبادرات الخاصة^(١).

إن لغة التواصل التي تفسد داخل المجتمع الواحد، هي نفسها لغة الإرث الاستعماري الفاسدة التي طالت المنظومة الإدارية والإنمائية؛ فطال عمر التخلف واستطار، الذي هو إرث استعماري أيضًا، لا سيما أنه «قد تم الإبقاء على الجهاز الإداري الاستعماري وفق ما تنص عليه اتفاقيات إيفيان، فلم تجر أية إصلاحات أو تغييرات في (البُنى) أو الأجهزة التي كانت معدة في الأساس لقمع الجماهير»^(٢). حيث إن الفساد يتناقض مع الحفاظ على الملكية وتمييزها لتفيد غيرها؛ ما يجعل الملكية في دولة التخلف منتقصة، التي غالبًا ما يركز عليها الاستعمار السابق - إلى جانب التعليم الذي يخلق الوعي أو يشوّهه - لإبقاء هذه الدول في دائرة التشويه؛ فتأتي الملكية في دول الاستقلال ناقصة، ولا يحصل الإفادة الكاملة من الأثر الإيكولوجي أو الموارد الطبيعية والبشرية بسبب الفساد؛ ولهذا نلقي مستويات الأثر الإيكولوجي في الجزائر أقل من المتوسط العالمي؛ حيث التنمية البشرية في الجزائر «لم تتح زيادة في نصيب الفرد من الطلب على موارد النظام الإيكولوجي»^(٣).

إن الملكية في هذه الحالة يتقاسمها الفساد بوصفه إرثًا استعماريًا يخدم دول الاستعمار السابق بإبقاء هذه الدولة في دائرة التبعية، لا سيما أن الفساد ضمان استعماري بأن دول الاستقلال لا تتقدم بأي مشروع إنمائي أيًا تكن صفته ومهما أوتي من المال والعتاد؛ لأن الفساد الذي بجسه الإرث الاستعماري يحول دون الفعل الصالح كما حال الاستعمار دون تحصيل الاستقلال الكامل، وسعى جاهدًا إلى ربطه

(١) عجة الجيلالي، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية: من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص، ط ١ (القبة القديمة - الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧م)، ص ٢٠١.

(٢) براهيم، في أصل الأزمة الجزائرية، ص ٦٧.

(٣) منذر عبدلي، «الأثر الإيكولوجي ومؤشر التنمية البشرية: نحو دليل أول للتنمية المستدامة في الوطن العربي»، مجلة العلوم الاجتماعية (الكويت)، المجلد ٣٩، العدد ٣ (٢٠١١م)، ص ١٢٥.

بالمنظومة الثورية المختزلة إنمائيًا؛ حيث «إن أزمة الشرعية في الجزائر لم تؤدِ إلى انتشار الفساد فقط، بل ساعدت في تشكيل بيئة الفساد ذاتها؛ فالأنظمة المتعاقبة التي عرفتھا الجزائر كانت مدفوعة من الجيش الذي تحالف مع التكنوقراطيين بعيدًا عن المشاركة الشعبية، وغير خاضعة للرقابة»^(١).

(١) محمد حليم ليمام، ظاهرة الفساد في الجزائر: الأسباب والآثار والإصلاح، ط ١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١م)، ص ١٢٩.

خامساً: متى تحصل للجزار تنمية مرغّبة؟

إن استرجاع النجاح يكون عبر التغيير بوصفه سنة كونية يأخذ بها الناجحون؛ ما يستدعي إعادة البناء والخروج عن وصاية الإرث الاستعماري المختزل لعناصر المعادلة الحضارية أيّا تكن. إن الثقل التاريخي يقف عائقاً أمام التغيير التاريخي؛ فلا تغيير نراه يتحقق خارج الهوية التاريخية التي كونت شخصية الجزائر قبل أن تسقط في هاوية تاريخية أوقعها فيها الاستعمار، ومن ثمّ فإن إرث الاستعمار يعوق حصول التغيير؛ فلا توجد دولة استعمرت، تغيرت في الاتجاه الحضاري. إن الاستعمار لا يبغي التعمير؛ فطبيعته استعبادية واستعبادية وتنكيلية وقمعية، ومن يغرف من إرثه يتذوق هذه الحياة المعاناة.

لقد جاء الاستعمار بدوافع حضارية كما يدعي؛ ولكن أسوأ ما في الاستعمار هو حضوره والقابلية له، وما يستتبع ذلك من قمع وردع وتنكيل وتجهيل واحتقار واستهتار وإقصاء وإلغاء؛ وهي أساليب غير إنسانية تفضح نواياه غير الحضارية. بعد أن رحل الاستعمار وانتفى بوصفه شيئاً مادياً؛ فإن الإرث الاستعماري حلّ محله وبات إغراءً روحياً في آلياته اللغوية والإدارية والإنمائية، تجعل التماهي معه والإفادة من آلياته أمراً حسناً لا يستدعي الخجل في دول ما بعد الاستعمار، ما دام يطرح أنموذجاً إنمائياً جاهزاً للحاق بالاستعمار السابق، وهي الحجج الاستعمارية نفسها التي كانت تلقى من المستعمر على المستعمر؛ حتى يحصل له التضرر والتطور وتحسن أحواله.

إن الإرث الاستعماري في دول ما بعد الاستعمار بات ضرورة لا مفر منها في ظل منظومة ثورية تتدخل في العناصر الحضارية وتتداخل فتصيبها بالبداءة.

إن الإرث الاستعماري هو الذي صنع الدولة الحديثة في إدارتها ونخبها. وإذ ينتفي هذا الإرث فسنتلفي أنفسنا من غير دولة؛ ولهذا يفترض استعمال المعرفة الحكيمة في

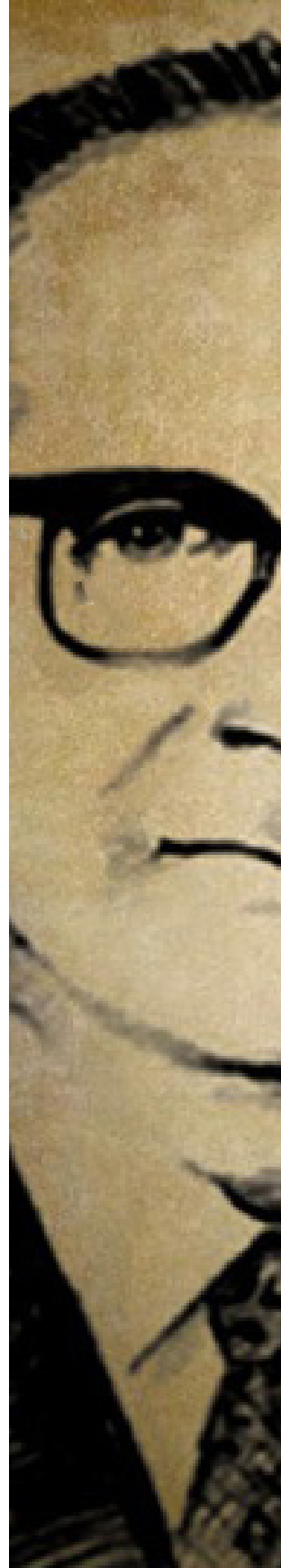


استئصال الإرث الاستعماري بثورية لا تستعيده بأشكال عنيفة؛ وإنما يتوجب استيعاب الوسائل الاستعمارية والبحث عن البدائل الحضارية. إن قدر دول ما بعد الاستعمار أن تستمر على هذا الحال إلى حين إعادة النظر في آليات الاستعمار المتمثلة بالارتباط القسري مع الإرث الاستعماري في أشكال متنوعة من منظومة ثورية، ولغة مستعملة في الإدارة، وفساد إداري هو انعكاس لهذه اللغة الذي هو بدوره انعكاس للمنظومة الثورية.

إن الإرث الاستعماري حاضر في التخطيط الذي باء في كل مرحله بالفشل، وفي إعادة البناء التي أساءت للبناء نفسه؛ فالاستعمار جاء للهدم كما كان يرى المستعمر، وللبناء كما كان يروج المستعمر؛ ولكن الإرث الاستعماري يعكس النوايا السيئة للمستعمر الغائب؛ فهل حصل بناء معتبر في الخمسين سنة الماضية من عمر الجزائر؟ إن المشروع الإنمائي في الجزائر ما بعد الخمسين سنة إذا صار في طريق التغيير لا نرى أنه تحصل له الانطلاقة التاريخية إلا بعملية فك الارتباط؛ حيث إن الإرث الاستعماري هو الحلقة الأولى والرئيسة إذا تم فكها عن باقي الحلقات الأخرى انفكت باقي الحلقات الأخرى. ومن ثم، فإن الجزائر لا نراها تخرج من التنمية المختزلة إلى التنمية المرغوبة إلا بإعادة ترتيب المنظومات الثلاث: الثورية والتربوية والإدارية، ووفق ما يقتضيه الفعل الحضاري المسؤول.

١- فك الارتباط مع الإرث الاستعماري: وذلك بإعادة النظر في العلاقة غير المتكافئة بين الإرث الاستعماري وبين المنظومة الثورية، تكون وفق معايير تاريخية وجغرافية وإنسانية تساعد على استرجاع المنظومة الثورية استقلالها الحضاري؛ ما يجعل الدولة مؤسسية في التعاطي الحازم مع مخلفات الإرث الاستعماري المسؤول إلى حد كبير عن الفشل الحاصل في مفاصل الدولة. ولعل آليات العولمة تسهم بقوة في فك الارتباط في ظل التفوق التقني العالمي الذي يفضح تخلف الإرث الاستعماري البدائي ويصوره كونه أمراً حقيراً في ذاته وفقيراً في موضوعه.

تكون الدولة عاجزة عن إدارة البلاد عندما تكون المنظومة الثورية في ثورة دائمة مع التنمية التي لا يمكن تحصيلها إلا عبر تغيير الآليات القديمة، لا سيما إذا كانت غير مشروعة وغير فاعلة وغير نافعة. الثورة رومانسية في طبعها إلا أنها تعشق الحرب؛



فتحتفظ بالأيام الأولى من مسيرتها، وتعتبر المساس بها خطأ لا هو بالأخضر يعيد البناء بالطريقة التي تراها الأجيال مناسبة وضرورية، ولا هو بالخط الأحمر حيث هناك تجاوزات عنيفة تفرضها المصالح الشخصية داخل المنظومة الثورية نفسها، وهي أساليب ليست في مصلحة الجماعة الوطنية.

المنظومة الثورية باقية على حالها في إدارة السياسة والاقتصاد ما ظلت الجزائر دولة غير متعددة في مؤسساتها الإنتاجية. إن النفط الذي ليس بعده ثروة ذات أهمية في الجزائر، ظل مصدر قلق للمنظومة الثورية التي ليس بعدها ثورة؛ حيث يقف الإرث الاستعماري أمام حدوث أية ثورة أخرى تلغيها تاريخيًا وجغرافيًا؛ فمصلحة البقاء مشتركة بين المنظومة الثورية وبين الإرث الاستعماري. وإذا تعددت مصادر الثورة في الجزائر، فلا شك في أن المنظومة الثورية ستختلج طوعًا أو كرهًا عن كثير من تدخلاتها وصلاتها في إدارة الثروة الوطنية؛ لأن مصادر الثروة الجديدة مثل اقتصاد المعرفة والتكنولوجيا العالية -المغيب في الجزائر لأسباب ثورية- تعجز أمامها المنظومة الثورية بحكم قدم أساليبها وأفكارها ومحيط تعليمها وتدريبها؛ إلا أن صناعة النفط هي صناعة تقليدية خبرتها المنظومة الثورية وعرفت مسالكها؛ بينما تنوع مصادر الإنتاج والثروة من خدمات ومعلومات يرهق المنظومة الثورية القديمة، ويمنحها فرصة تاريخية لإعادة البناء وإكمال مسيرة الثورة الجغرافية وفق مبادئ الثورة التاريخية.

ولكن، هل المنظومة الثورية تسمح بثورة إنتاجية وتقنية تفيد من الإرث البشري الحضاري من غير أن تبقى حبيسة الإرث الاستعماري؟ يحصل لها ذلك إذا تصالحت المنظومة الثورية مع (س، ع، ن) وتركت معها وشاركتها أيضًا، وتفاعلت بنجاحها في ظل ثورة لغوية وعلمية وعملية، وليس سياسية وإيديولوجية وحسب؛ حيث «تشجع الدولة الابتكار لسماحتها بالتنوع»^(١). وإذا لا تسمح الدولة المختزلة في المنظومة الثورية بالتنوع؛ فإن التنمية لا تحصل أبدًا.

(١) أولريش بيك، السلطة والسلطة المضادة في عصر العولمة، ترجمة جورج كتورة وإلهام الشعراي، ط ١ (بيروت: المكتبة الشرقية، ٢٠١٠م)، ص ٥٢٥.

أما نصف الحلول الأخرى، فنراها تحصل بعد أن تثور المنظومة الثورية على الإرث الاستعماري فتقطع دابره، وباقي الحلول تكون في نزع صفة الثورية التي أحدثت انقسامات داخلية ليست في مصلحة التنمية، والانخراط في منظومة وطنية تنويرية يكون فيها احترام الإنسان واستثمار طاقاته طريقاً هادئاً لإعادة البناء وتقييم خيبات الخمسين السنة الأولى بعد الاستقلال؛ حيث لم تتحسن طوال هذه الفترة قدرة الدولة المؤسسية؛ وذلك نظراً إلى طغيان الإرث الاستعماري الذي يجعل النظام القضائي في خدمة الدولة لمساءلة الناس بما يراه يخدم مصلحتها ويستبعد محاسبة من يدور في فلك هذه المصلحة؛ ما يعمق من فساد الدولة المستقلة وفشلها؛ حيث «تتطلب التنمية المتواصلة أن تكون الدولة وموظفوها خاضعين للمساءلة عن أعمالهم، وأهم أدواتين رسميتين لتحقيق هذا الخضوع للمساءلة: نظام قضائي قوي، ونظام فصل السلطات»^(١).

٢- ربط المنظومة التربوية باللغة القومية: إذ تعد اللغة الفرنسية استعماراً إذا هي خرجت عن طبيعتها المعرفية والإنسانية، وتغلغلت في مفاصل الدولة والمجتمع وأصابتها بداء مزمن. والاستعمار أيضاً لغة تمارس على الضعيف وترهبه بهدف إذلاله لحظة الاستعمار؛ لأن الإنسان يشعر بالرعب عندما لا يفهم لغة تمارس عليه بالقوة؛ كما أن التحدث بلغة الآخر مع الذات -لحظة الاستقلال- هو إذلال للنفس واحتقار للعقل. ومن ثم، فإن التحرر من الإرث الاستعماري يكون بإعادة النظر في هيمنة لغة المستعمر. إن التدريس باللغة الفرنسية على حساب اللغة القومية، يفضح علناً حضور الإرث الاستعماري، لا سيما أن أطفال الجزائر ولدوا عرباً وينبغي أن يعيشوا في بيئة عربية، وأن يدرسوا عربياً حيث تكون اللغة الفرنسية لغة هامشية، مثلهم مثل اليابانيين والصينيين.

خمسون عاماً بعد الاستقلال ظلت فيها (س، ع، ن) تحافظ على لغتها مشوهة في البيت؛ بينما تتعلم اللغة الفرنسية غير التربوية في المدرسة من غير أن تكسب المعرفة اللازمة لتطوير قدراتها وإطلاق مواهبها؛ لأن هناك فصلاً بين اللغة الأم والمعرفة

(١) سانجاي برادان، «تحسين قدرة الدولة المؤسسية»، مجلة التمويل والتنمية (واشنطن: صندوق النقد الدولي)، المجلد ٣٤، العدد ٣ (سبتمبر ١٩٩٧م)، ص ٢٤.

المعطاء؛ ما يجعل المنظومة التربوية عاجزة أمام النتيجة التي مفادها أن التدريس باللغة الفرنسية ليس فيه عبء وفائدة، بعد أن كان الإيهام بأن التدريس باللغة الفرنسية يجعل الجزائر دولة متطورة؛ فمتى كانت لغة الآخرين تطور غيرها، بل في كل الأحوال تجعلها تابعة، وتلك ضريبة التطور إن حصل لها. يتقدم الاقتصاد في طريق التبعية مقابل تهميش اللغة القومية وتشويهها. ولهذا «يعتبر انتشار العربية من أزماتها الراهنة شرطاً أساسياً للحاق المجتمعات العربية بركب مجتمع المعرفة»^(١).

كل مستعمر يدخل بلداً يفرض لغته؛ لأنه يعرف أن لغة المستعمر عاجزة. وإذا افترضنا -وهذا هو الصحيح- أن كل مستعمر عاجز عن الاحتلال الدائم بلغته ومؤسساته، فإن المستعمر غير عاجز عن الاستقلال الدائم بلغته القومية ومؤسساته الوطنية.

إن التدريس باللغة القومية هو انتصار نفسي للمتعلم؛ ففيه تشكل شخصيته، وينبغي أن يعززه حضور دولة تقوم شؤون إدارتها باللغة القومية. فأن يكون التعليم باللغة العربية في جانب ضئيل من المناهج، وأن تكون الإدارة بلغة الإرث الاستعماري؛ ففي ذلك فشل للدولة قبل فشل التنمية. فإذا فشلت الدولة شلّت قطاعات التنمية حيث لا يكون هناك مجال للحديث عن المستقبل؛ لأن الحاضر يستمر بجهود الإرث الاستعماري الذي لا يبنى كما يريد المستعمر السابق. وأن تبني الدولة خارج المحيط اللغوي والقيمي والحضاري للأمة، ففي ذلك عوداً إلى الإرث الاستعماري وتمثله بالمسيرة الإنمائية التي تتوقف عادة في منتصف الطريق؛ لأن تعدد اللغات داخل الدولة من غير الكلمة الفصل للغة القومية يفضي إلى تعدد الطرق، وفشل الدولة في إدارة الطرق يؤدي إلى التوقف والتقطع؛ فلا تنفيذ هذه اللغات أو تصل إلى هدفها المرسوم.

كان يفترض أن تنفيذ الجزائر من اليابان حول سياستها التعليمية ونواة اللغة اليابانية التي تتميز بخصوصيتها؛ فاليابان أفادت من لغات الناجحين ومعارفهم وعلومهم؛ ولكن بقيت المنظومة التربوية اليابانية تديرها اللغة اليابانية لأسباب تاريخية وحضارية،

(١) علي، العقل العربي ومجتمع المعرفة، ج ٢، ص ٢٢٠.

فلم تقلد طرائق التقدم لدى الآخرين المختلفين؛ حيث بقي لسان المتعلم الياباني يابانيًا وقلمه يابانيًا وفكره يابانيًا.

إن ربط المنظومة التربوية الجزائرية باللغة القومية ذات الإرث الحضاري هو مدخل مهم لفك الارتباط مع الإرث الاستعماري، وقد كانت هذه من مطالب الاستقلال التاريخية. إن التنكر للتاريخ في لغته القومية هو فشل مرسوم للدولة المستقلة منذ الإعلان عن هذا التاريخ؛ حيث الفشل تاريخي هو الآخر. والبحث عن النجاح هو إعادة نبش التاريخ ونكشه للبحث عن الحلقة التاريخية المفقودة في المنظومة التربوية غير التاريخية وغير الحضارية؛ وإلا عُدت اللغة الفرنسية لعنة استعمارية تلاحق المنظومة التربوية الجزائرية فتمنعها من اللحاق بما وصلت إليه فرنسا نفسها بمنظومتها التربوية من تقدم وتطور فاعلين؛ لأنها لم تتنكر لمبادئها التنويرية التاريخية. ومن ثم، على الدولة إن هي فشلت في التمكين للغة العربية أن تكون عادلة على الأقل وتساوي بينهما، وذلك أضعف الحلول إذا ظل الإرث الاستعماري راسخًا في المنظومة التربوية التي تن تحت وطأة ازدواجية لغوية غير عادلة؛ حيث إن «العاقل من شأنه أن يساوي بين الأشياء غير المتساوية»^(١).

٣- تركيب المنظومات الثلاث لسد ذريعة الإرث الاستعماري: إذا التزمت المنظومة الثورية حدودها ووعت طبيعة المرحلة وما تفرضه من تحديات معرفية وعلمية وفلسفية، فإنها تصير عونًا للمنظومة التربوية، وتزيح عن كاهلها إرثًا استعماريًا شوه المسيرة العلمية؛ حيث لم تفلح هذه المسيرة البشرية المتعلمة في إنضاج الحقول الاقتصادية؛ فإدارة الاقتصاد تعكس إدارة التعليم إن إيجابًا وإن سلبًا. وما نجاح النماذج الإنمائية في المعرفة والتكنولوجيا إلا لأن التعليم كان واعدًا ورائدًا في ظل قيادة متعلمة وفاعلة، تحسن التخطيط في الحاضر وتستشرف المستقبل.

على الإدارة غير الفاسدة أن تكثف من تحسين البيئة التشغيلية وتدريبها على المهارات بهدف تنويع الإنتاج وتقليل الاعتماد على مداخل المحروقات، لا سيما في ظل خطر التقلبات الحادة في أسعار النفط والغاز؛ ما يضعف التوازنات المالية.

(١) ابن مسكويه، تهذيب الأخلاق وتطهير الأعراق، حققه وشرح غريبه ابن الخطيب، ط ١ (القاهرة: المطبعة المصرية ومكتبتها، د. ت.)، ص ١٢٦.

وأيضًا الرفع من كفاية القطاع المصرفي، وتشجيع التمويل غير المصرفي، والحد من القروض الاستهلاكية. إن إدخال هذه التحسينات على القطاع العام والخاص يمكنه من الحفاظ على الإنسان والمال؛ كونهما يشكلان مدخلين مهمين للفساد إذا أسيء استخدامهما.

إن التنمية المرغوبة يقودها الفاعلون والعالمون والعاملون والمخلصون؛ فالفاشل لم يفعل لأن صاحبه لم يعلم فأثني له أن يعمل؟ ومن ثم، فإن المنظومة الثورية يفترض أن تفعل، وأول الفعل فك الارتباط مع الإرث الاستعماري؛ ما قد يجعل المنظومة التربوية تتحسس حقيقة دورها القومي والحضاري والإنساني المنوط بها في حفظ قيم المجتمع الثابتة وترجمتها إلى أشياء نافعة متحركة. وإذا تصافرت المنظومتان الثورية والتربوية، فبإمكان ذلك أن يساعد المنظومة الإدارية على استرجاع الثقة في المنظومة التربوية التي تتخذ من اللغة القومية والقيم والإرث الإنساني منطلقًا منهجيًا ومعرفيًا وعلميًا وفلسفيًا للمشاركة في الداخل والمنافسة في الخارج.

إن المنظومة الإدارية بحاجة إلى امتلاك الثقة في رأس المال البشري المحلي الذي يمنح الاقتصاد روحًا منتجة ومنافسة تقل فيها بصمات الفساد. إن الوعي يطرد الفساد المادي ويحاربه. كما أن الفساد روحي أيضًا يشمل الكذب على الجماهير، واللعب بحيل الخداع والمكر والتبرير والتواكل، ومن ثم «إننا لا نوافق أن تصبح الدولة مصنعًا ضخماً لتفريخ الأكاذيب، واختلاق الإشاعات، ونكث الوعود والتحلل من الالتزامات، احتقارًا منها لشعبها، الذي من الواجب عليه في نظرها ألا يعرف الحقيقة»^(١).

إن التركيب بين المنظومات الثلاث وفي ظل تفعيل المساعدة من داخل هذا التركيب، يمكنه أن يرسم في الأفق الحلول غير الجاهزة وغير المستحيلة، ويزيح الكثير من العوائق غير المبررة، ويريح الجزائر من إرث «فرق تسد» الذي أسهم بعقم في (فرق يفشل) داخل دول ما بعد الاستعمار؛ وحتى لا نفشل ينبغي أن نستمر في طريق التركيب الإنمائي والحضاري؛ فالتجزيء أيضًا إرث استعماري.

(١) محمد المصباحي، «هل يمكن الكلام عن (الحق) في الكذب في المجال السياسي؟» عالم الفكر (الكويت)، العدد ١، المجلد ٣٨ (يوليو-سبتمبر ٢٠٠٩م)، ص ٢٢٨.

وإذا ظلت المنظومة الثورية تؤدي دور الفكرة الدينية في المعادلة الحضارية: الإنسان والأرض والوقت؛ فإن نهايتها بداوة، سبق وأن بشر بها ابن خلدون، وهي لا شك في أنها تصيب من يختزلون الدين في إيديولوجيا، والدولة في سلطة. وعمومًا، فإن «افتقاد الأفكار الأصلية من ناحية، وافتقاد الأفكار الفعالة من ناحية أخرى، جعل الشعب الجزائري يراوح ولا يتقدم»^(١). ومن سخرية الأفكار أن الفكرة الدينية التي خاطب بها بن نبي الجزائر في كتابه (شروط النهضة)، تحققت في كل بلدان العالم في شكل من الأشكال؛ إلا في الجزائر التي استعصت عليها واصطرتها.

(١) بن نبي، مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي، ص ١٤٠.